

مدرسة المغرب الأقصى في الفقه المالكي

ومظاهر استمدادها من المدرسة الأولى

إعداد

مصطفى أحمد علي القضاة

مركز الإمام مالك الإلكتروني

مدرسة المغرب الأقصى في الفقه المالكي
ومظاهر استمدادها من المدرسة الأولى

إعداد

د. مصطفى أحمد علي القضاة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن اهتدى بهديهم، وسار على نهجهم إلى يوم الدين، وبعد:

فإن مذهب إمام دار الهجرة "مالك بن أنس" -رحمه الله- من مذاهب أهل السنة والجماعة التي تحظى بالإجلال والتكريم في بلاد المسلمين، شرقها، وغربها، وإن لإمامِهِ مكانةٌ عند العلماء لا تضاهيها مكانة.

وقد تتلمذ على هذا الإمام الجليل جَمْعٌ كبير من طلبة العلم من مختلف البلاد، حاملين معهم فقه إمام دار الهجرة، وهكذا انتشر مذهبه: في الحجاز، ومصر، والعراق، وتونس، والأندلس، والمغرب الأقصى.

وحيث إن مدرسة المغرب الأقصى في الفقه المالكي، أصبحت المدرسة الوحيدة القائمة حقيقة في العصر الحاضر، في بلد لا ينافسه فيه غيره من المذاهب، ونظرًا لآثارها الكبيرة في الفقه المالكي؛ ولأنها لم تحظ بدراسة علمية متكاملة، بخلاف المدارس الأخرى(1)، ولما أجده في نفسي من رغبة قوية للتعريف بهذه المدرسة الأصيلة(2) -فقد ارتأيت كتابة هذا البحث، لتجلية خصائص هذه المدرسة، والتعريف بها، من حيث نشأتها، وتطويرها، وأشهر أعلامها، وأثرها في الفقه المالكي، ومظاهر استمدادها من المدرسة الأولى في المدينة المنورة، وذلك في المباحث التالية:

المبحث الأول: نشأة مدرسة المغرب الأقصى في الفقه المالكي وتطورها.

المبحث الثاني: أشهر أعلام مدرسة المغرب الأقصى.

(1) نظمت في مدينة فاس في المغرب ندوة الإمام مالك، سنة ١٩٨٥م. وكانت أبحاثها تتعلق بالمذهب المالكي ككل.

- نوقشت في الجامعة الأردنية رسالة دكتوراه بعنوان: المذهب المالكي وأثره في الحياة الأندلسية للباحث: سليمان حسين نجم، كلية الآداب، قسم التاريخ ١٩٨٨.

- ونظمت في قرطبة ندوة الأندلس سنة ١٩٩٣م.

- ونظمت في تونس ندوة: ملتقى المدرسة القيروانية بين الفقه والحديث سنة ١٩٩٥م.

- ونشر د. عبد المجيد الصلاحين، بحثًا بعنوان المدرسة العراقية في المذهب المالكي، خصائصها وآثارها في المذهب، مجلة دراسات الجامعة الأردنية المجلد ٢٥ العدد ١، ١٩٩٨م، عمان، الأردن.

(2) كان لي شرف الدراسة في المملكة المغربية ثمان سنوات في مرحلتي الماجستير ودكتوراه الدولة، دار الحديث الحسنية، الرباط.

المبحث الثالث: أسباب انتشار المذهب المالكي في المغرب الأقصى.

المبحث الرابع: مدرسة المغرب الأقصى في الفقه المالكي.

المبحث الخامس: مظاهر استمدادها من المدرسة الأولى.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات التي خرجت بها الدراسة.

المبحث الأول

نشأة مدرسة المغرب الأقصى في الفقه المالكي وتطورها

يظهر أن دخول المذهب المالكي إلى المغرب الأقصى قد تأخر نسبيًا عن بقية الأقطار الأخرى، إذ تفيد بعض الروايات التاريخية أن المذهب المالكي انتقل إليه من الأندلس(1)، ويقال أن المغاربة قبل اعتناقهم للمذهب المالكي، كانوا يدينون بمذاهب مختلفة، من حنفية، وخارجية، ومعتزلة... وغيرها، كمذهب الأوزاعي مثلاً(2).

وقد جزم الكتّاني وغيره بأن الإمام إدريس(3) كان على مذهب مالك، ودعا الناس للأخذ به واتّباع منهجه، وجَعْله مذهبًا رسميًا للدولة معززًا ذلك بقوله: "نحن أحق باتباع مذهب مالك وقراءة كتابه الموطأ"(4).

وقد أرسى الإمام إدريس أصول المذهب المالكي في المغرب الأقصى، بإسناد منصب القضاء الأول لشخصية عربية هي: عامر بن محمد بن سعيد القيسي، تلميذ الإمام مالك(5)، الذي سمع منه، وروى عنه كثيرًا، ولما قدم المغرب سمع منه إدريس وغيره من الفقهاء ما رواه "مالك"، فكان "عامر" بذلك أول من أدخل الموطأ إلى المغرب الأقصى.(6)

---

(1) الناصري، أحمد بن خالد، الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى، ط١، ص ١٣٨، ص دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٥٥م.

(2) الكتاني، محمد بن جعفر، الأزهار العاطرة، ص ١٣٠، مخطوطة بالخزانة العامة في الرباط، رقم ٣٣٥٤.

(3) مؤسس دولة الأدارسة "إدريس بن عبد الله الحسن" نجا من معركة (فخ) بين مكة والمدينة، التي جرب بين العباسيين والعلويين (١٦٩هـ - ١٧٠هـ) وفر إلى مصر، ومنها إلى المغرب، ونزل في بلدة "وليلى" من أعمال مدينة طنجة في شمال المغرب سنة ١٧٢هـ، وبايعته قبائل البربر بعد أن عرفوا قرابته من الرسول صلى الله عليه وسلم . أبو دياك، صالح محمد فياض، الوجيز في تاريخ المغرب والأندلس، ص ١٧١، ١٧٢، ط١، ١٩٨٨م، نقلاً عن: الفاسي، علي ابن أبي زرع، الأنيس المطرب، ط٢، الرباط، ١٩٧٢م، الشلبي، أحمد، موسوعة التاريخ الإسلامي، ج٣، ص ٢٠٩، وما بعدها، ط٥، ١٩٧٤م، القاهرة.

(4) الكتاني، الأزهار العاطرة، ص ١٣٠.

(5) ابن القاضي، أحمد، جذوة الاقتباس، ص ١٣، طبعة فاس ١٣٠٩هـ.

(6) الناصري، الاستقصاء، ص ١٦٣، ابن أبي زرع، الأنيس المطرب، ج١، ص ٣٤.

وبدخول الموطأ إلى المغرب تحول المغاربة من المذهب الحنفي إلى المذهب المالكي إذ لم يكد القرن الرابع يطلّ، حتى كان المذهب المالكي قد بدأ ينتشر في المغرب الأقصى، وتتجذر أصوله، وفروعه في سائر مرافق الحياة(7).

وقد تعزّز المذهب المالكي في المغرب على أيدي العلماء الذين ارتحلوا لطلب العلم ومن هؤلاء: دراس بن إسماعيل(1)، الذي يعود الفضل إليه في تأسيس مدرسة "فاس" في أوائل القرن الرابع الهجري(2)؛ إذ يعد أول من أدخل "المدونة" وبواسطته انتشر المذهب في المغرب وذاع(3)، وإذا كان الباحثون يُعدّون "الموطأ" أول كتاب حديثيّ دخل المغرب – فإنهم يعدّون المدونة أول كتاب فقهي دخل إليه، وعلى هذا اعتبر دراس بن إسماعيل أول من أدخل فقه الإمام مالك إلى المغرب الأقصى(4).

وفي سنة ١٩٢هـــ أسس الإمام "إدريس بن إدريس" مدينة "فاس"، وجعلها عاصمة سياسية ومركزًا دينيًّا، وقد ضمت المدينة من قدموا عليه من الأندلس، ومن قدموا عليه من القيروان(5)، فكانت تشمل عدوة الأندلس وعدوة القرويين(6)، وعندما نتحدث عن فاس فإن الحديث عنها يرتبط بشيئين ارتباطًا دائمًا، ألا وهما: الجامع، والجامعة، وأعني جامع القرويين(7)، وجامعة القرويين، ففيهما بدأ التعليم للفقه المالكي في المغرب الأقصى، وتطور وتجذّر في تلك الديار(8).

ومن المعلوم أن المسجد كان مركزًا للتعليم منذ فجر الإسلام، ونستطيع القول: أن مسجد "المدينة" كان أول معاهد التعليم في المشرق، تبعه جامع البصرة، والكوفة، والفسطاط، ثم جامع الزيتونة بتونس

---

(7) الكتاني، الأزهار العاطرة، ص ١٣٠.

(1) سترد ترجمته لاحقًا، عند الحديث عن أشهر أعلام مدرسة المغرب الأقصى.

(2) ابن عاشور، محمد الفاضل، أعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربي، ص ٣٦، مطبعة النجاح، تونس.

(3) الحجوي، محمد بن الحسن الفاسي، الفكر السامي في تايخ الفقه الإسلامي، ص ١١١، ط١، ١٩٩٥م.

(4) مخلوف، محمد بن محمد، شجرة النور الزكية، ص ٤٥١، المطبعة السلفية، ومكتبتها، بيروت.

(5) ولد سنة ١٧٥هـــ، وبويع بالإمامة وله من العمر عشر سنوات، ونقل حاضرته من "وليلى" إلى فاس، وتوفي سنة ٢١٣هـــ، التازي، عبد الهادي، جامع القرويين، ج١، ص ٥٦، ١٩٧٢م، بيروت.

(6) التازي، جامع القرويين، ج١، ص ٥٦.

(7) كلمة القرويين: تخفيف اللفظ: "القيروانيين" نسبة القيروان، وهو معهود في كتب الفقه والنوازل، التازي، جامع القرويين، ج١، ص ٥٦.

(8) قامت بإنشائه: "فاطمة أم البنين" بنت محمد الفهري القيرواني، وقد قامت مع أبيها وأفراد أسرتها من إفريقية (تونس)، وتوفيت سنة ٢٤٥هـــ. ابن أبي زرع، الأنيس المطرب، ص ٣٢، ص ٣٣.

سنة ١١٦هـ، وبعده جامع القرويين في المغرب الأقصى سنة ٢٤٥هـ، ثم الجامع الأزهر في مصر سنة ٣٥٩هـ[9].

أما جامعة "القرويين": فإن للقيروان في تونس الفضل الأول في تكوين جامعة "فاس" وكانت لها بمثابة الفرع من الشجرة[10]، لكن "القيروان" لم تلبث أن تعثرت عثرتها الكبرى في القرن الخامس الهجري، بتغلب قبائل بني هلال القادمة من الشرق، فأصبحت أثرًا بعد عين، ولم يكن حظ "الزيتونة" بأحسن حالاً، فبعد السنين الزاهرة التي عرفها الجامع والتي جمعت مرارًا وتكرارًا بين علماء فاس وعلماء تونس، فإن الأسبان لم يلبثوا أن قطعوا سيرتها أواسط القرن العاشر[1]. كما كان للتدخل العثماني أيضًا أثر في "تتريك" التعليم بالجامع الأعظم[2].

وقد انعكس تراجع دور القيروان وجامع الزيتونة على دور القرويين حيث عظم دورها وتعززت في الغرب الإسلامي من حيث رفع لواء المذهب المالكي.

كما تعزز مركز القرويين بالتفاف مدرسة قرطبة والقيروان حول فاس إذ هاجرت أربعمائة أسرة قيروانية منهم "آل الفهري" وثمانية (أو ثمانمائة في رواية أخرى) من قرطبة، وكان ذلك بزعامة رجل بربري من طنجة من قبيلة "نفزة" وهو: "يحيى بن يحيى الليثي" المتوفى سنة ٢٣٤هـ، وكان قد سمع الموطأ من مالك[3].

وبهذا اجتمع في فاس علم القيروان وقرطبة، إذ كانت القيروان حاضرة الغرب، وقرطبة حاضرة الأندلس، فلما اضطرب أمر إفريقية (تونس) بعبث العرب بها، واضطرب أمر قرطبة آخر ممالك بني أمية، رحل من هذه وهذه من كان فيهما من العلماء والفضلاء، فرارًا من الفتنة، فنزل أكثرهم إلى مدينة فاس، وأصبحت بذلك موئلاً للعلم والعلماء[4]. وهكذا امتدت شجرة الفقه المالكي من المدينة إلى بغداد، إلى

---

(9) التازي، جامع القرويين، ج١، ص ١١٣.

(10) التازي، جامع القرويين، ج١، ص ١١٣.

(1) التازي، جامع القرويين، ج١، ص ١٣٣، نقلاً عن: ابن عامر، تونس عبر العصور، ص ١٠١، وما بعدها، تونس.

(2) التازي، جامع القرويين، ج١، ص ١٣٣، نقلاً عن: التهامي، نقرة، القيروان عبر العصور، ص ١١٣، تونس.

(3) ابن عبد الله، عبد العزيز، الفقه المالكي والوحدة المذهبية بين المغرب وصحرائه، مجلة دار الحديث الحسنية، العدد الثاني، ص ١٣٢، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، ١٩٨١.

(4) مخلوف، شجرة النور الزكية، ص ٤٥١.

القيروان، إلى قرطبة ففاس مؤكدة المقولة المأثورة: "العلم كقمح نتج بالمدينة، وصفّي ببغداد، وطحن بالقيروان، وغربل بقرطبة، وأكل بفاس"(5).

وبدأ تطور مدرسة المغرب الأقصى في الفقه المالكي، وتعزز نفوذ المذهب بقيام الدولة المرابطية في القرن الخامس(6). خاصة في زمن الأمير: علي بن يوسف بن تاشفين الذي عرف عنه اهتمامه بأهل الفقه، ومشاورته للفقهاء، وكان يشترط على القاضي عند توليته ألا يقضي إلا بمحضر أربعة من الفقهاء، فعظم أمر الفقهاء في أيامه، وأقبل الناس إليهم، ولم يكن الأمير يقرب منه إلا من علم علم فروع مذهب مالك، فنفقت كتب المذهب للإقبال عليها، والعمل بمقتضاها، ونبذ ما سواها، حتى أهمل النظر في الكتاب والسنة من مشاهير فقهاء ذلك الزمان، وترتب على كل ذلك امتداد نفوذ المذهب، وازدهاره(1)، حيث توسع المذهب المالكي باتجاه جنوب المغرب نحو الصحراء، التي انبثقت منها الدولة المرابطية، بدافع من "واجاج بن زلو" الذي اختار "عبد الله بن ياسين" بإيعاز من: أبي عمران الفاسي إمام المذهب المالكي في تونس(2).

ولا يخفى أن العالم: ميمون الصحراوي المتوفى سنة ٥٠٦هـ، وقيل: سنة ٥٣٠هـ، هو شيخ القاضي عياض(3)، إمام المذهب المالكي في المغرب، وصاحب كتاب ترتيب المدارك، وقد نوّه بانتشار المذهب آنذاك في المغرب الأقصى والصحراء وبلاد من أسلم من السودان(4).

وقد كان اهتمام أهل الصحراء الغربية بمذهب الإمام مالك شديداً حيث ذكر اليوسي من رجال القرن الحادي عشر في حديثه عن الرجراجين أن أهل (دغوغ) الذين انتشروا في المغرب وصحرائه كان يحفظ المدونة منهم عن ظهر قلب (٧٦٦٠) رجلاً و(٥٠٠) من النساء(5).

---

(5) التازي، جامع القرويين، ج ١ ص ١٠٩، نقلاً عن: الناصري، الاستقصاء، ص ٣٢٩.

(6) دولة إسلامية، قامت بالمغرب، أسسها أبو بكر بن عمر اللمتوني، سنة ١٠٥٣م، وبرز فيها يوسف بن تاشفين، مؤسس مدينة "مراكش"، وانتصر على الإفرنج في معركة "الزلاقة" سنة ١٠٨٦م، واستمد المرابطون هذه التسمية من نظام الرباط. الموسوعة العربية الميسرة، ص ١٦٧٦، ١٦٧٧، إشراف: محمد شريف غربال، صورة عن طبعة ١٩٦٥م.

(1) المراكشي، عبد الواحد، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق: علي زينهم، ص ١٤٩ – ١٥١. – تيمور أحمد، نظرة تاريخية في حدوث المذاهب الفقهية الأربعة، ص ٦٧، ط٢، ١٩٩٥م.

(2) ابن عبد الله، عبد العزيز، الفقه المالكي والوحدة المذهبية بين المغرب وصحرائه، ص ٢٣٤.

(3) ابن إبراهيم، العباس، الإعلام في تاريخ مدينة مراكش، ج٧، ص ٢٣٩.

(4) عياض، عياض بن موسى، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك تحقيق: جماعة من علماء المغرب، ص ٦٦٥، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب.

وبسقوط الدولة المرابطية، واستيلاء الدولة الموحّدية(6)، مَرَّ المذهب المالكي بفترة عصيبة، حيث ضيق على فقهاء المالكية، وعارضوا مذهبهم معارضة صريحة، بل أحرقوا كتبهم، ومنها: "مدونة سحنون"(7). وخاصة في عهد يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن حيث طلب من الناس ترك الاشتغال بعلم الرأي، وتوعد على ذلك بالعقوبة، بل أوقع المحن بذوي الفروع، وقتلهم، وضربهم بالسياط، وألزمهم بالأيمان المغلظة من عتق، وطلاق، على أن لا يتمسكوا بشيء من كتب الفقه، وكان قصده -في الجملة- محو مذهب مالك وإزالته من المغرب، وحمل الناس على الظاهر من القرآن(1).

غير أن هذه المحنة التي لحقت بأتباع المذهب المالكي لم تطل، فبزوال الدولة الموحدية، ومجيء الدولة "المرينية"، عاد النفوذ للمذهب المالكي مرة أخرى، وما زال(2). فقد استطاع "بنو مرين" بسرعة أن يسترجعوا ما ضاع، وأن يبعثوا ما فقد من كتب المالكية، وفي صدرها كتاب "المدونة" التي نسخها فقهاء فاس من حفظ الفقيه: "أبي الحسن علي بن عشرين"(3).

ومما ساعد على تطور الفقه المالكي في المغرب الأقصى: اهتمامهم بالخزائن العلمية، والكراسي العلمية.

فقد عرفت "القرويين" نوعًا من المجامع الأكاديمية، تجلت في هذه المكتبات العلمية العديدة، وقد عرف عن أهل فاس أنهم يتبارون في اقتناء الكتب وانتساخها، فهذا العالم: "يحيى الرابع" المتوفى سنة ٣٠٧هـ يقول فيه "البكري" إنه كان يتوفر على عدد من الوراقين لا شغل لهم إلا نسخ الكتب"(4).

---

(5) السوسي، محمد المختار، المعسول، ج٤، ص٩، ط، الدار البيضاء، ١٩٦٠، المغرب.

(6) دولة إسلامية قامت في شمال إفريقيا والأندلس، أسسها زعيم من البربر اسمه محمد بن تومرت بلغت ذروة مجدها في عهد أبي يوسف يعقوب المنصور الذي انتصر على الأسبان في معركة "الآراك" وانهارت دولتهم سنة ١٢٦٩م، الموسوعة العربية الميسرة، ص ١٧٧٢.

(7) تعرضت المدونة للإحراق مرتين: الأولى في تونس على يد عباس الفارسي الذي كان محدثًا يبغض أهل الفقه والرأي، ويقع في "أسد بن الفرات" و"ابن القاسم". عياض، ترتيب المدارك، ج٣، ص ٣٠٠. والثانية: على يد الموحدين في المغرب. المراكشي، المعجب، ص ٤٠٠.

(1) المراكشي، المعجب، ص ٣٢١، ص ٢٣٢.

(2) الحجوي، الفكر السامي، ج٣، ص ١٧٣.

(3) التازي، عبد الهادي، المذهب المالكي كشعار من شعارات الدولة المغربية، ندوة الإمام مالك، ج١، ص ٩٤.

(4) التازي، جامع القرويين، ج١، ص ١٢٣.

وكان أبرز ما يثير انتباه المتتبع لظهور الخزائن العلمية هذا العدد من العلماء الذين أخذوا يتوفرون على مكتبات عظيمة، ووصل العلم بذلك إلى مجالس علماء الشرق، فهذه مكتبة بني الغريدس (التغلبيين) لصاحبها قاضي فاس، وناظر جامع القرويين: "أبي عبد الله محمد الغرديسي التغلبي"(5).

وهذه مكتبة القاضي أبي القاسم عبد الرحيم بن الملجوم بفاس، التي كوّنها من مكتبة والده، ومكتبة عيسى الأزدي الزهراني، ومكتبة المؤلف: عبد الرحمن بن الملجوم حيث صارت أكبر مكتبة في المغرب في ذلك العهد(6).

ولا تزال خزانة القرويين الكبرى في فاس تحتفظ إلى اليوم بنسخة من كتاب الزهد والرقائق لابن المبارك وقد كتب سنة (٤٦٥هـ)، وكتاب الناسخ والمنسوخ لأبي بكر بن العربي عليها خط الحافظ: ابن مفوز سنة (٤٨١هـ)، واختصار الموطأ: للمهدي بن تومرت، وفي أوله سند عبد المؤمن بن علي بن المهدي إلى الإمام مالك، هذا إلى بقية من نسخة الموطأ في عدة أجزاء من رق الغزال، وكان نسخها في شعبان من سنة (٥٠٢هـ)(1).

أما الكراسي العلمية: فقد استعملها علماء القرويين منذ وقت مبكر للاستعانة بها على تلقين طلبتهم، ولا سيما حين يكثر عددهم، وقد عرف عن بعض مجالس العلم بجامع القرويين ما كان يناهز عدد الحضور فيها آلافًا من الناس، فكان ضروريًا أن يتخذ الفقيه له كرسيًّا لإسماع كل هذا العدد(2).

ويذكر أن أقدم رواية تنص على الجلوس للتدريس بالقرويين تذكر أن العالم ابن أبي جامع الأنصاري كان يعطي دروسًا بالجهة الغربية من القرويين سنة (٥١٥هـ)، كما تذكر أن أبا الحسن علي القيسي كان يعطي دروسه سنة (٥٥٤هـ)(3).

وهكذا ظهر المذهب المالكي في المغرب الأقصى، واستمر على انتشاره الباهر، ونموّه الزاهر إلى يومنا الحاضر، وبقيت جامعة القرويين منارة للعلم، ليس للمغرب فحسب، بل لمختلف بلاد المسلمين في تلك الجهات وغيرها.

---

(5) المقري، شهاب الدين أحمد بن محمد، أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، ج١، ص ٢٣، إشراف: اللجنة المشتركة لإحياء التراث بين المملكة المغربية، ودولة الإمارات العربية المتحدة.

(6) ابن أبي زرع، الأنيس المطرب، ص ٤٢.

(1) ابن أبي زرع، الأنيس المطرب، ص ٢٨.

(2) التازي، جامع القرويين، ج١، ص ١٢٥.

(3) التازي، جامع القرويين، ج١، ص ١١٣، نقلاً عن: ابن الزبير، صلة الصلة، نشر بروفنصال، رقم ٩٥، الرباط، ١٩٣٩م.

وقد تخرج من هذه المدرسة علماء أجلاء، كان لهم الدور الفاعل في خدمة الفقه المالكي تعاقبوا جيلاً بعد جيل، و لم يتوقف عطاؤهم منذ احتضان المغرب لهذا المذهب الأصيل، وهذا ما نتعرف عليه في المبحث التالي.

المبحث الثاني

أشهر أعلام مدرسة المغرب الأقصى في الفقه المالكي

إذا أردنا أن نستقصي أعلام مدرسة المغرب الأقصى في الفقه المالكي فإن الأمر سيطول، كما أن طبيعة البحث تستوجب أن يكون محدودًا، ولهذا فإنني سأختار عددا منهم، ممن كان لهم أثر بارز في مسيرة مدرسة المغرب الأقصى، وعملوا على توطيد المذهب المالكي في تلك الديار.

كما آثرت عدم الحديث عن علماء يحسبون على مدرسة المغرب، ويحظون بمكانة مميزة في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي عامة والمغرب الأقصى خاصة من أمثال: ابن رشد، واللخمي، وابن عربي، وابن عبد البر، وأبو عمران الفاسي... وغيرهم.

وفيما يلي نبذة عن أشهر علماء المغرب الأقصى، مرتبين حسب أسبقيتهم في المذهب:

١ – أبو ميمونة: دراس بن إسماعيل الفاسي: وهو أول من أدخل "المدونة" إلى المغرب الأقصى، وكانت إليه الرحلة بالمغرب في وقته، وعليه مدار الفتيا، سمع من شيوخ الأندلس، ومن ابن اللباد بإفريقية (تونس)، ومن ابن أبي مطر بالإسكندرية، وسمع منه كتاب ابن المواز: ابن أبي زيد القيرواني، كما روى عن أقوام من أهل الأندلس وسبتة، توفي سنة ٣٥٧هـ[1].

٢ – ابن العجوز: عبد الرحيم بن أحمد الكتامي، كان له في المغرب رياسة العلم، وإليه كانت تدول الفتيا، ورحل إلى الأندلس، وإفريقية (تونس)، ولازم ابن أبي زيد، واختص به، وسمع منه كتب النوادر والمختصر، وجاء بهما وبغيرهما إلى سبتة، وسمع منه دراس بن إسماعيل، توفي سنة ٤١٣هـ[2].

٣ – ابن معيشة (الكتاني): القاضي أبو محمد عبد الحق الكتاني الغرناطي، أحد رؤساء جامع القرويين على عهد المرابطين، كان يحتفظ بأربع خطط: فقيه، مشاور، إمام، قاض، ويذكر التاريخ أنه

---

[1] عياض، ترتيب المدارك، ج٦، ص ٨١، ابن فرحون، برهان الدين إبراهيم، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ص ٢٠٠. دار الكتب العلمية، بيروت.

[2] ابن فرحون، الديباج المذهب، ص ١٥٨.

كان على رأس علماء القرويين الذين حضروا مجالس المهدي بن تومرت في مسجد الطالعة، توفي سنة ٥٣٣هـ[3].

٤ – ابن المجلوم: القاضي أبو موسى عيسى بن يوسف، من فقهاء فاس وعلمائها الأفذاذ، تولى القضاء بفاس ومكناس، وكان عارفًا بالنوازل، ذاكراً للمسائل، متقدّمًا في الأحكام، توفي سنة ٥٤٣هـ[4].

٥ – عياض: القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي، ولد بسبتة[5]، وسكن أجداده مدينة فاس، كان إمام وقته في مختلف العلوم، تحدثت الركبان بمجالسه، وبطريقة تأليفه، التي جمعت بين الأسلوب المغربي الذي يهدف إلى تمحيص الألفاظ، والأسلوب المشرقي الذي يقصد إلى المعنى، وله رحلة إلى الأندلس لطلب العلم، ورحلة إلى المشرق أيضًا[1].

وكان عياض يجمع بين الرواية، والدراية، والحديث، والفقه، كما كان مفسرًا بارعًا، ومؤرخًا معتمدًا؛ ولذا فقد تنوّعت موضوعات مؤلفاته، وكتبه، حيث شملت: الفقه، والحديث، والتفسير، والسيرة، والتراجم[2]. وسعة رواية عياض هي التي أحلته المحل الأول في الفقه المالكي، وجعلت أبناء عصره يعوّلون عليه في حل ألفاظ مدوّنة الإمام سحنون[3].

وله تآليفُ مفيدةٌ، انتفع بها الناس، وكذا استعمال كل طائفة لها[4]، **ومن أشهر مؤلفاته الفقهية:**

– كتاب التنبيهات المستنبطة على الكتب المدونة والمختلطة، و لم يؤلف في فنه مثله[5].

---

(3) التازي، جامع القرويين، ج١، ص ١٦٢، نقلاً عن: ابن الأبار، معجم أصحاب الصدفي، ص ٢٩٠ رقم ٢٧٢، نشر كوديرا، مجريط.

(4) ابن بشكوال، الصلة، رقم ٥٥٩، ط مصر، ١٣٧٤هـ، ابن فرحون، الديباج، المذهب، ص ٢٨١، وما بعدها.

(5) مدينة مغربية على شاطئ البحر الأبيض المتوسط وتخضع للاحتلال الأسباني في الوقت الحاضر.

(1) ابن فرحون، الديباج المذهب، ص ٢٧٠، الظبي، أحمد بن يحيى، بغية الملتمس، في تاريخ رجال أهل الأندلس، تحقيق: روحية السيوفي ص ٣٨٣، ط١، ١٩٧٩م.

(2) علي، محمد إبراهيم أحمد، اصطلاح المذهب عند المالكية، ص ١٢٨، السنة، العدد ٢٢، سنة ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

(3) دورة القاضي عياض، السلاوي، عبد القادر، دور عياض في توطيد المذهب المالكي، ج١ ص ١٦٢. مراكش، المغرب.

(4) المقري، أزهار الرياض في أخبار عياض، جـ٥، ص ٧.

(5) المقري، أزهار الرياض في أخبار عياض، جـ٤، ص ٣٤٧.

وعليه المعوّل في حل ألفاظ المدونة، وتحليل رواياتها، وتسمية رواتها(6).

– مذاهب الحكام في نوازل الأحكام، والأجوبة المحيرة على الأسئلة المتخيرة.

توفي سنة ٥٤٤هـ.

٦ – المُتَيْطِيّ: القاضي أبو الحسن علي بن عبد الله بن إبراهيم السبتي الفاسي، المحقق، العارف بالشروط، وتحرير النوازل، ألّف كتابًا كبيرًا في الوثائق، سمّاه: النهاية والتمام في معرفة الوثائق والأحكام، اعتمده المفتون والحكام، توفي سنة ٥٧٠هـ(7).

٧ – المَوّاق: القاضي أبو بكر خلف الأنصاري المعروف بالمواق، من أهل قرطبة، وانتقل إلى مدينة فاس فسكنها، كان حافظًا حافلاً في علم الفقه، والخلاف العالي، ملازمًا للتدريس، لا يدانيه أحد في ذلك، وله: تنبيهات، ومقالات مفيدة. توفي سنة ٥٩٩هـ(8).

٨ – الخُشَنِيّ: أبو ذر مصعب بن مسعود، كان رئيسًا في صناعة العربية، وكان يقرئ العربية، ويدرس كتاب الأحكام، وكان له إشراف مطلق على القرويين في فترة من الزمن، توفي سنة ٦٠٤هـ(1).

٩ – ابن عشرين: أبو الحسن علي، الفقيه الحجة الحافظ، أخذ عنه فقهاء المغرب. كان يحفظ "المدونة"، ومن صدره نُقلت بعد أن أحرقها الموحدون، ويروى أنه لما نسخت من صدره وإملائه في أول الدولة "المرينية" قوبلت بنسخة مصحّحة نجت من الحريق، فوجدوها كما هي لا خلاف بينهما، توفي سنة ٦٦٧هـ(2).

١٠ – أبو الحسن الصغير: علي بن محمد الزرويلي، كان فقيهًا، قيمًا على تهذيب ابن البراذعي حفظًا وفهمًا، وهو صاحب التقييد على المدونة الذي أكمله ابن غازي، كان يفتح مجلسه ما ينيف على الثمانين ديوانًا، توفي سنة ٧١٩هـ(3).

---

(6) الحجوي، الفكر السامي، ج٢، ص ٢٢٤.

(7) مخلوف، شجرة النور الزكية، ص ١٦٣.

(8) التازي، جامع القرويين، ج١، ص ١٧٨، نقلاً عن: ابن الأبار، التكملة لكتاب الصلة، رقم ٥٩٦، نشر: كوديرا، مجريط.

(1) كنون، عبد الله، النبوغ المغربي، ص ١٤٩، ط٢، بيروت، ١٩٦١م.

(2) التازي، جامع القرويين، ج١، ص ١٨٩.

(3) ابن فرحون، الديباج المذهب، ص ٢١٢، الناصري، الاستقصا، ج٣، ص ١٧٨.

١١ – ابن المَوّاق: أبو العباس أحمد بن محمد التجيبي، استظهركتاب الموطأ فضرب شيوخ المالكية بالأزهر الشريف الطبول على رأسه إشادة وتنويهًا، توفي سنة ٧٢٥هـ[4].

١٢ – أبو زيد الجُزُوليّ: الحافظ عبد الرحمن بن عفار، كان يحضر مجلسه في جامع القرويين أكثر من ألف فقيه، ومعظمهم يستظهر المدونة أو جُلّها، وقد اقتفى تلامذة طلبة الشيخ الزرويلي، فقيدوا على الرسالة من شيخهم تقاييد ثلاثة:

أحدها: الكبير وهو المشهور بالسبع؛ لأنه في سبعة أسفار، والآخر: المشهور بالمثلث، والأخير أصغر في اثنتين، وكلها مفيدة، توفي سنة ٧٤١هـ[5].

١٣ – القروي: أبو فارس عبد العزيز، الفقيه، ناظر المارستان بفاس، وشارح المدونة، وإليه يرجع الفضل في تخصيص التعليم في القرويين بكبار الطلاب، واقتصار تعليم الأحداث، توفي سنة ٧٥٠هـ[6].

١٤ – المقري: قاضي الجماعة، أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد القرشي، الإمام المحقق الفقيه الأصولي، أحد محققي المذهب، الحامل لواء المنثور والمنظوم، ألف كتاب القواعد، اشتمل على ألف ومائتي قاعدة، وهو كتاب لم يسبق إليه، وحاشية بديعة على مختصر ابن الحاجب، توفي سنة ٧٥٦هـ[1].

١٥ – قاضي الجماعة أبي عبد الله: محمد بن أحمد بن بكر القرشي، قاضي الجماعة بفاس، كان نسيج وحده في المتأخرين، ألف كتابًا اشتمل على أزيد من مائة مسألة فقهية، ضمنها كل أصل من الرأي والمباحثة، وتوفي سنة ٧٥٩هـ[2].

١٦ – الرعيني: محمد بن سعيد، من أهل فاس وطلبتها وعلمائها، له عدد كبير من التآليف منها: تحفة الناظر ونزهة الخاطر في غريب الحديث، والجامع المفيد، والقواعد الخمس، واختصار المقدّمات لابن رشد، والأسئلة والأجوبة... وغيرها، توفي سنة ٧٨٧هـ[3].

---

(4) التازي، جامع القرويين، ج٢، ص ٤٨٦، نقلاً عن: الكتاني، محمد بن جعفر، سلوة الأنفاس، ج٣، ص ٢٤٤، ط حجرية، فاس، ١٣١٦هـ.

(5) المقري، شهاب الدين، أزهار الرياض، ج٣، ص ٢٣، ٢٤.

(6) المقري، أحمد التلمساني، نفح الطيب من غيض الأندلس الرطيب، تحقيق: إحسان عباس، ج٧، ص ١٧٥، بيروت، ١٩٦٣م.

(1) مخلوف، شجرة النور الزكية، ص ٢٣٢.

(2) ابن فرحون، الديباج المذهب، ص ٢٨٨.

(3) مخلوف، شجرة النور الزكية، ص ٢٣٦.

١٧ — زَرّوق: أبو العباس أحمد بن أحمد البرنسي، أحد الجسور المهمة لربط المغرب بالمشرق، صاحب التآليف الجيدة في الفقه والتصوف، أخذ بمدينة فاس عن جماعة من العلماء، كما أخذ بالمشرق عن طائفة أخرى، له شرحان على "الرسالة"، وآخر على مختصر خليل، وشرح على إرشاد ابن عساكر، وشرح القرطبية، توفي سنة ٨٩٩هـ[4].

١٨ — على الزّقّاق: أبو الحسن علي بن قاسم، وهو الذي يرجع إليه الفضل في جمع المسائل التي جرى العمل عليها في لاميته المشهورة، وصاحب المنهج المنتخب إلى قواعد المذهب، توفي سنة ٩١٢هـ[5].

١٩ — الونشريسي: أبو العباس أحمد، حامل لواء المذهب في عهده بدون منازع، نزيل فاس، ومفتيها، وفي هذه المدينة أَكَبَّ على تدريس المدونة، وفرعي ابن الحاجب، وهو صاحب المعيار القديم في ١٢ مجلدًا، وفيه قال ابن غازي: "لو أن أحدًا حلف بالطلاق على أن أبا العباس الونشريسي أحاط بمذهب مالك، وأصوله، وفروعه، لَبَرَّ في يمينه"، توفي سنة ٩١٤هـ[1].

٢٠ — ابن غازي: أبو عبد الله بن غازي العثماني المكناسي ثم الفاسي، شيخ الجماعة في فاس، انتهت إليه رواية السنة بإفريقيا الشمالية، له: شفاء الغليل لشرح مختصر خليل، وتكميل التقييد على المدونة، وحل مشكلات ابن عرفة، وسواها، توفى سنة ٩١٩هـ[1].

٢١ — الزجلي: أبو العباس أحمد بن الحسن بن عرضون، من العلماء الأعلام، له من التآليف: كتاب اللائق من الوثائق، وكتاب أحكام الأنكحة، وآداب الزواج، وتربية الأولاد، توفي سنة ٩٩٢هـ.

٢٢ — الحميدي: قاضي الجماعة أبو مالك عبد الواحد، حامل لواء المذهب المالكي، ومرجع النوازل، اشتهر بالاجتهاد والتصرف في النصوص، له كرسي بالقرويين، توفي سنة ١٠٠٣هـ[2].

٢٣ — مَيّارة: الإمام أبو عبد الله محمد فتح بن أحمد الفاسيّ، حامل لواء المذهب المالكي، مستحضراً للقول، ذاكرًا للنوازل، وله تآليف عديدة منها: شرحه الكبير والصغير على المرشد، وشرحه

---

(4) الناضري، الاستقصا، ج ٤، ص ٩٠.

(5) الناضري، الاستقصا، ج ١٤، ص ١٦٤.

(1) الناصري، الاستقصا، ج ٥، ص ١٦٥.

(1) الحجوي، الفكر السامي، ج ٤ ، ص ١٠٠.

(2) الجزنائي، جني روضة الآس، ص ٣٥، بيل، وابن منصور، المغرب.

لتحفة ابن عاصم، وشرحه للامية الزّقّاق، وتنبيه المغتربين في حرمة التفرقة بين المسملين، توفي سنة ١٠٧٢هـ[3].

٢٤ – أبو علي اليوسي: أبو الحسن بن مسعود، له عدد من المؤلفات منها: شرح جمع الجوامع، القانون، المحاضرات، كان الإقبال على مجالسه عظيمًا، لتضلّعه في العلوم العقلية، توفي سنة ١١٠٢هـ[4].

٢٥ – البناني: محمد بن عبد السلام، كان يدرس الفقه في الصف الأول من جامع القرويين ضحوة، والحديث قبل ذلك في مسجد عياض، وله مجلس ثالث لصحيح البخاري بين العشائين في المدرسة المصباحية، وهو شارح الشفاء والاكتفاء، توفي سنة ١١٦٣هـ[5].

٢٦ – العراقي الحافظ: إدريس بن محمد، حافظ المغرب، وعالم فاس، شارح الشمائل، صاحب التعاليق الحديثية الكثيرة، استدرك على الجامع الكبير ما ينيف على خمسة آلاف حديث، توفي سنة ١١٨٣هـ[6].

٢٧ – الرهوني: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف، المشهور بحاشيته على الزرقاني المطبوعة في ثمانية أسفار، توفي سنة ١٢٣٠هـ[1].

٢٨ – التسولي: أبو الحسن علي بن عبد السلام، تولى القضاء في فاس، وله تآليف عديدة منها: شرح الشامل في عدة أسفار، وشرح التحفة والنوازل، وحاشية على شرح سيدي التاودي على الزقاقية، توفي سنة ١٢٥٨هـ[2].

٢٩ – المولى عبد الهادي العلوي، عبد الهادي بن عبد الله، وإليه وجه السلطان، المولى عبد الرحمن، الظهير الخامس، بإصلاح نظام التدريس بالقرويين، كان بصيرًا بالمذهب المالكي، ضابطًا لقواعده، عارفًا بصناعة الأحكام، جامعًا، للدواوين، له شرح على تيسير الوصول إلى جامع الأصول لابن الربيع، توفي سنة ١٢٧٢هـ[3].

---

(3) الكتاني، سلوة الأنفاس، ج١، ص ١٦٥.

(4) الناصري، الاستقصا، ج٢، ص ١٠٨.

(5) الكتاني: سلوة الأنفاس، ج١، ص ١٤٧.

(6) التازي، جامع القرويين، ج٣ ص ٨٠٤، نقلاً عن: الكتاب الذهبي، جمع وتنسيق عبد الهادي التازي، جامعة القرويين في ذكراها المئة بعد الألف، إدارة الشئون الثقافية، وزارة التربية والوطنية، الرباط، المغرب، ص ١٧٣.

(1) التازي، جامع القرويين، ج٣، ص ٧٠٨.

(2) الكتاني، سلوة الأنفاس، ج١، ص ٢٣٨.

(3) الكتاني، سلوة الأنفاس، ج١، ص ١١٧.

٣٠ – الكتاني: جعفر بن إدريس، العلامة الحجة، المحدث، الشهير، له حاشية على صحيح البخاري، وأخرى على الترمذي، وكتاب السرب المختصر في رجال القرن الحادي عشر، وكتاب الدواهي، وغيرها، توفي سنة ١٣٢٣هـ[4].

٣١ – المهدي الوزاني: الفقيه العلامة، النوازلي، ممن أدرجوا في مرتبة الأولى عند بداية تصنيف العلماء في "فاس"، واستمر مشتغلاً بالتأليف والإفتاء والتدريس، ومن مؤلفاته: شرح منظومة ياقوتة الأحكام في أربع مجلدات، توفي سنة ١٣٤٢هـ[5].

---

(4) ابز زيدان، النقيب، الدرر الفاخرة في مآثر العلويين بفاس الزاهرة، ص ١١٦، المغرب.

(5) ابن زيدان، الدرر الفاخرة، ص ١٢٢.

المبحث الثالث

أسباب انتشار المذهب المالكي في المغرب الأقصى

اختلف الباحثون في أسباب انتشار المذهب المالكي في المغرب الأقصى، وتشبثهم به، حيث تقبله المغاربة، وتمسّكوا به مذهبًا وحيدًا، وحيث أصبح شعارًا لشخصيتهم ورمزًا لوحدتهم.

ويمكن إرجاع ذلك إلى ما يلي:

١ – ارتباط المذهب المالكي بالسنة النبوية، فالمرجع الأول في المذهب هو كتاب الموطأ، وهو كتاب حديث، وقد دخل هذا الأصل إلى المغرب الأقصى منذ العهود الأولى للدولة المغربية، وفي الموطأ أهمّ المعالم البارزة التي تؤكد منهجية هذا المذهب، وأصوله الاستنباطية، وقواعده الاجتهادية، وقد حظي هذا الكتاب بعناية واهتمام المغاربة، دراسة لأحكامه، وشرحًا لنصوصه، وتفريعًا على أصوله(1). وسنعرض لبيان ذلك عند الحديث عن أثر المدرسة المغربية في الفقه المالكي.

٢ – شخصية صاحب المذهب نفسه، فقد عرف عنه التمسّك بالسنة، ومحاربة البدعة، وتشبثه بآثار الصحابة والتابعين، وهذا ما دفع الناس في تلك الديار إلى أن يتيقنوا أن مذهبه أَوْلى بالاتباع؛ لأنه أقرب إلى روح الشريعة، خاصة أنه يلتزم باتباع نصوص الكتاب والسنة، والقياس الواضح(2). ومما يعطي الإمام مالك –رحمه الله– شخصية متميزة عن الناس عامة، وفي المغرب الأقصى خاصة، الأثر الوارد في شأن عالم المدينة، الذي حَمَلَهُ بعض العلماء عليه، وهو قوله –صلى الله عليه وسلم–: "يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل في طلب العلم، فلا يجدون أعلم من عالم المدينة"(3).

---

(1) النبهان، محمد فاروق، أبحاث إسلامية، ص ٢٣١، ط١، ١٩٧٧م، بيروت.

(2) الجيدي، عمر بن عبد الكريم، محاضرات في الفقه المالكي في الغرب الإسلامي، ج١، ص ١٥ مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٩٨٤م.

(3) الشيباني، أحمد بن حنبل، المسند، المجلد ٢، ص ٢٩٩، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت.

– الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، سنن الترمذي، أبواب العلم، باب ما جاء في عالم المدينة رقم ٢٨٢١، وقال: هذا حديث حسن صحيح، ط٢، ١٩٨٣ بيروت.

– النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم، المستدرك على الصحيحين، كتاب العلم، ج١، ص ٩٠، وقال: صحيح على شرط الشيخين، دار المعرفة، بيروت.

– البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، ج١، ص ٣٨٦، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٢م.

قال "سفيان بن عيينة": كنا نسمع أهل المدينة يقولون: "إنه مالك بن أنس"(4).

٣ – ويرى العلامة ابن خلدون أن من العوامل الأساسية في انتشار المذهب المالكي ببلاد المغرب: رحلة المغاربة إلى الحجاز للحج والعمرة، وفي هذا يقول: "وأما مذهب مالك –رحمه الله تعالى– فاختص بمذهبه أهل المغرب، والأندلس، وإن كان يوجد فيه غيرهم، إلا أنهم لم يقلدوا غيره إلا في القليل، لما أن رحلتهم كانت غالبًا إلى الحجاز، وهو منتهى سفرهم، والمدينة يومئذ دار العلم، شيخهم يومئذ وإمامهم مالك بن أنس، فرجع إليه أهل المغرب والأندلس، وقلّدوه دون غيره، ممن لم تصل إليهم طريقته"(1).

فقد كان الحجاج المغاربة يلتقون في المدينة المنورة بالإمام مالك، أو بتلاميذه، وينقلون إلى بلدهم ما سمعوه من علماء المدينة من أحكام، وبخاصة فيما يتعلق بالمصدر المعتمد في المذهب المالكي: وهو ما جرى عليه العمل في المدينة، حيث كان الإمام مالك يعتمده، ويدافع عنه، بل ويقدمه على الخبر والأثر(2).

٤ – ومنهم من يرد ذلك إلى موقف بعض السلاطين، إذ يذكر بعض المؤرخين: أن مالكًا رحمه الله سأل بعض الأندلسيين عن سيرة مالك الأندلس، فوصفوا له سيرته بقولهم: إنه يأكل خبز الشعير، ويلبس الصوف، ويجاهد في سبيل الله، فقال مالك: "ليت الله زين حرمنا بمثله"(3). فوصل الخبر إلى ملك الأندلس فحمل الناس على مذهبه، وترك مذهب الأوزاعي(4).

وهذا الرأي ذهب إليه الإمام ابن حزم –رحمه الله– إذ إنه يرجع سبب انتشار مذهب الإمام مالك إلى نفوذ الحكام وسلطانهم، فيقول في ذلك: مذهبان انتشرا بالرياسة والسلطان، مذهب أبي حنيفة بالمشرق، وذلك عند تولي تلميذه أبو يوسف القضاء، فكان لا يولي القضاء إلا أصحابه المنتسبين لمذهبه، ومذهب مالك في الأندلس، وذلك أن يحيى بن يحيى كان مكينًا عند السلطان، مقبولاً في القضاء، وكان لا يولي قاض من أقطار الأندلس إلا بمشورته واختياره، ولا يشير إلا بأصحابه، ومن كان على مذهبه(5).

(4) عياض، ترتيب المدارك، ج١، ص ٦٨، ابن عبيد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى العلوي، ومحمد البكري، ج١، ص ٨٥، مطبعة فضاله، المحمدية، المغرب.

(1) ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، ص ٢٤٥، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

(2) النبهان، أبحاث إسلامية، ص ٢٣٢.

(3) المقري، نفح الطيب، ج١، ص ٢٣٠، الناصري، الاستقصاء، ج١ ص ١٣٩.

(4) المقري، نفح الطيب، ج٣، ص ٣٠.

(5) الحميدي، أبو عبد الله محمد بن فتوح، جذوة المقتبس، تحقيق: محمد بن تاويت الطنجي، ص ١٨٣، ط، القاهرة.

وقد أخذ بهذا الرأي القاضي عياض؛ حيث ذكر أن "هشام بن عبد الرحمن" ثاني خلفاء بني أمية في الأندلس أخذ الناس جميعًا بهذا المذهب، وصيّر القضاء والفتيا عليه، وذلك من عشر السبعين ومائة من الهجرة، في حياة الإمام مالك، فالتزم الناس به، وحَمَوْه بالسيف دون غيره[6].

وإذا كان كلام ابن حزم والقاضي عياض يشير إلى سلاطين الأندلس فإن الأمر ينطبق على سلاطين المغرب الأقصى، حيث حملوا الناس على الأخذ بمذهب الإمام مالك، وقد علم هذا منذ دخول المذهب إلى تلك الديار، وأكثر من هذا فقد كان عدد من السلاطين يُحسبون في عداد علماء الفقه المالكي بدءًا من الإمام إدريس الأول (الأكبر) مؤسس الدولة الإدريسية ثم ابنه الإمام إدريس الثاني (الأصغر)، واستمر الأمر في مختلف العصور، ومن هؤلاء السلاطين:

- يحيى الأول بن محمد بن إدريس الثاني، المتوفى سنة ٢٤٩هـ[1].
- يحيى الرابع: وكان فقيهًا، وحافظًا للحديث، توفي سنة ٣٠٩هـ[2].
- أبو عنان: فارس أبو عنان، وكان يعد في صفوف العلماء المبرزين توفي سنة ٧٥٩هـ.
- المنصور: واسطة عقد الدولة السعدية، أحمد المنصور الذهبي، كان عالمًا متضلعًا في التفسير، والحديث، والفقه، ونال إجازة عدد من علماء المغرب والمشرق، توفي سنة ١٠١٢هـ[3].

واستمرت رعاية سلاطين المغرب للمذهب المالكي من خلال رعاية جامعة القرويين، ومما يؤكد حرص سلاطين المغرب الأقصى على المذهب المالكي، وحث الأمة على التشبث به، رعايتهم المستمرة للقرويين، مع ما تمثله من مركز إشعاع للفقه المالكي. فالملك محمد الخامس[4] بقي طوال فترة حكمه (٣٤ سنة) يعطي القرويين – بعلمائها وطلابها – كل العناية يرددها في خطبه، ويدافع عنها في مجالسه، ولما عاد من منفاه صعد منبرها التاريخي، وخطب الناس، فكان بذلك ثاني ملك يرتقي المنبر للخطبة في المغرب بعد الإمام إدريس بن إدريس[5].

---

(6) الونشريسي، المعيار المعرب، ج٦، ص ٣٥٦، ط، بيروت.

(1) ابن أبي زرع، الأنيس المطرب، ص ٣٢.

(2) التازي، جامع القرويين، المجلد ٢، ص ٤٩٣، نقلاً عن الكتاب، الذهبي، ص ١٦٥.

(3) التازي، جامع القرويين، ج٢، ص ٥١٥.

(4) توفي سنة ١٣٨٠هـ.

(5) التازي، جامع القرويين، ج٣، ص ٨٢٣.

وأما ولده الملك الحسن الثاني[6] فقد قال في خطاب له في مجلس النواب المغربي[7]: "نريد مغربًا في أخلاقه وتصرفاته واحدًا موحدًا، تجمعه اللغة والدين، ووحدة المذهب، فديننا الإسلام، ولغتنا لغة القرآن، ومذهبنا الإمام مالك، و لم يقدم أجدادنا –رحمة الله عليهم– على التشبث بمذهب واحد عبثًا، أو رغبة في انتحال المذهب المالكي، بل اعتبروا أن وحدة المذهب كذلك من مكونات وحدة الأسرة"[8].

وإذا كانت هذه أهم الأسباب التي أدت إلى انتشار المذهب المالكي في المغرب الأقصى، فإنه ثمة أسبابًا أخرى ساهمت في هذا الانتشار كما يرى بعض الباحثين، ومن هذه الأسباب:

– مناهضة المذهب المالكي للمذاهب الأخرى، كمذهب الخوارج، والحنفية، والشيعة[1].

– وتشابه البيئة في كل من الحجاز وبلاد المغرب، من حيث طباع الناس والمناخ[2].

– ومن الباحثين المعاصرين من يرى أن من أسباب انتشار المذهب المالكي في المغرب الأقصى صلة سكان المغرب الأصليين بالعرب اليمنيين، ويدلّل على ذلك بتشابه العمران، والوثائق والكتابات التي عثر عليها، وتم عرضها في قاعة البطحاء، بمناسبة يوم النداء العالمي لإنقاذ مدينة فاس[3].

– وهناك من ذهب إلى أن السبب الأهم: هو قوة رجالات المذهب الذين كان لهم القدرة على استنباط الأحكام، واستخراجها، وصمدوا في وجه التحديات، مما أهّلهم لنشر هذا المذهب الذي اتبعوه، والذي هو مذهب السنة، وإمامه إمام دار الهجرة[4].

ولا شك أن كل الأسباب التي سبقت كان لها دور فاعل في نشر المذهب المالكي، وإن كنت أرى أن أهم هذه الأسباب يعود لشخصية صاحب المذهب ومكانته في نفوس المسلمين، ودور الحكام في حمل الناس على الأخذ به. فالمغرب الأقصى رفع شعار وحدة المذهب منذ القدم وحتى عصرنا الحاضر، حيث

---

[6] توفي سنة ٢٠٠٠م.

[7] خطاب الملك "الحسن الثاني" في دورة مجلس النواب لشهر أكتوبر ١٩٧٠م.

[8] مقدمة ندوة الإمام مالك، ج٣، ص٢.

[1] عياض، ترتيب المدارك، ج٦، ص ٧٣.

[2] النبهان، أبحاث إسلامية، ص ٢٣٢.

[3] ابن خلدون، المقدمة، ص ٢٤٥.

[4] التازي، المذهب المغربي كشعار من شعارات الدولة المغربية، ندوة الإمام مالك ج، ص ١٦، ص ١٧.

اعتبر المذهب المالكي مذهبًا رسميًا للدولة والأمة[5]. وأعلنوا وحدة القضاء، ووحدة المذهب الذي يقع به التقاضي، مع التزام القول المشهور، والراجح، وما جرى به العمل به[6].

---

(5) الجيدي، محاضرات في المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، ج١، ص ٢٦.

(6) الناصري، محمد المكي، المذهب المالكي مذهب المغاربة المفضل، ندوة الإمام مالك، ج١، ص ٦٧.

المبحث الرابع

أثر مدرسة المغرب الأقصى في الفقه المالكي

اختار المغرب الأقصى المذهب المالكي مذهبًا فقهيًا، وخدم علماؤه المذهب خدمة عظيمة، وتصدوا للبحث والتأليف في كل ما يتعلق بأصول المذهب وأحكامه، وكان لمؤلفاتهم دور كبير في تعزيز المذهب المالكي.

وهكذا قام المغرب بدوره في خدمة الفقه المالكي، من خلال تخريجه للعلماء منذ تأسيس جامع القرويين سنة ٢٤٥هـ، وحتى عصرنا الحاضر.

ويتجلى أثر مدرسة المغرب الأقصى في الفقه المالكي من خلال خدمة علمائه لأمهات الفقه المالكي، ومن خلال مصنفاتهم في مختلف مجالات الفقه شروحًا، وتعاليق، وتقاييد[1].

وسنعرض فيما يلي نماذج لتلك المصنفات في مختلف مجالات الفقه لعلماء مغاربة؛ لأن طبيعة البحث لا تسمح باستقصاء كافة المصنفات، مع الإشارة إلى أن اهتمامهم تركز على الموطأ والمدونة، وهما المصدر الأول والثاني في المذهب المالكي.

أولاً: بالنسبة "للموطأ":

فقد ذكر أنه لم يعتن بكتاب من كتب الفقه والحديث اعتناء الناس بالموطأ، واتفق الجميع على تقديمه، وتفضيله، وروايته[2]. ومن الذين اعتنوا به وشرحوه، أو تحدثوا عنه في أغراض مختلفة:

- أحمد بن نصر الداودي (ت ٤٠٢هـ) له كتاب: النامي في شرح الموطأ[3].
- أحمد بن محمد بن علي الأنصاري الجياني، له شرح الموطأ[4].
- أحمد بن طاهر بن علي بن عيسى بن عبادة (٥٣٢هـ) له كتاب الإيماء إلى أطراف حديث مالك[5].
- أبو عمران الزناتي المراكشي، له: شرح الموطأ[6].

---

[1] الجيدي، الجذور الأولى للمذهب المالكي، في المغرب، مجلة دعوة الحق، العدد ٢٧٣، ص ١٨١، ص ١٨٢، ١٩٨٩م، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، المغرب.

[2] الجيدي، محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، ص ١٦٢.

[3] سزكين، فؤاد، تاريخ التراث العربي، ج٢، ص ١٢٥، نقله إلى العربية: محمود فهمي حجازي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية.

[4] ابن فرحون، الديباج المذهب، ص ٥٦.

[5] عياض، ترتيب المدارك، ج ٣ ص ٨٢.

- التهامي ابن المدني علي كنون، له تعليق على الموطأ سماه: أقرب المسالك(7).

- عياض بن موسى اليحصبي، له: مشارق الأنوار في تفسير غريب الموطأ والصحيحين(1).

- محمد بن عبد الله بن أحمد القيسي، له: أطراف المسالك برواة الموطأ عن الإمام مالك(2).

ثانيًا: "المدونة":

وقد ظهر اهتمام علماء المغرب الأقصى بها؛ لأنها تعد المرجع الأهم بالنسبة لفقه المذهب المالكي، فقام بشرحها أو التقييد عليها علماء أفذاذ ومن ذلك(3):

- التنبيهات للقاضي عياض (ت ٥٤٤هـــ) وهو استنباط على كتب "المدونة" و "المختلطة" والكتاب من كتب المالكية المعتمدة إلى الآن.

- تقييد على المدونة، لإبراهيم بن عبد الرحمن التسولي التازي (ت ٧٤٧هـــ).

- تقاييد الشيخ عبد العزيز بن محمد القروي الفاسي (ت ٧٥٠هـــ).

- تعليق على المدونة لأبي بكر عثمان بن مالك زعيم فقهاء المغرب.

- تقييد على تهذيب المدونة، لابي سعيد خلف بن أبي القاسم الأزدي البرادعي (ت ٧١٩هـــ).

- مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل في شرح المدونة، لعلي بن سعيد الرجراجي.

- تعليق على المدونة لأبي الحسن الصغير (ت ٨٣٣ هــ) وغيرها كثير.

ثالثًا: ومن المصادر التقليدية للفقه المالكي في المغرب:

مختصر الشيخ خليل لأبي المودة ضياء الدين خليل بن إسحاق (ت ٧٧٦هـــ).

وشروحه الكثيرة، منها: شرح أحمد بن بابا التنبكتي، المسمى مبهمات خليل.

وشرح محمد بن عبد الكريم التواتي(4).

رابعًا: لامية الزقاق (ت ٩١٢هـــ):

وهي أحكام فقهية في مسائل، بها عمل أهل فاس، ويكثر حدوثها، ويحتاج الفقهاء لمعرفتها(5).

---

(6) ابن القاضي، جذوة الاقتباس، ج١، ص ١٥٠.

(7) الجيدي، محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، ج ١، ص ١٦٨.

(1) الجيدي، محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، ج ١، ص ١٦٨.

(2) سزكين: تارخ التراث العربي، ج٢، ص ١٢٢.

(3) ابن عبد الله، عبد العزيز، الفقه المالكي الوحدة المذهبية بين المغرب وصحرائه، مجلة دار الحديث الحسنية، العدد ٢ ص ٢٣٧، ٢٣٨. وانظر: دورة القاضي عياض، مكانة عياض العلمية، سعيد بوركبه، ج١، ص ٥٩. مراكش، المغرب.

(4) ابن عبد الله، عبد العزيز، القضاء المغربي وخواصه، ندوة الإمام مالك، ج١، ص ١٢٠.

وأهم الأعمال العلمية عليها:

- شرح لامية الزقاق لأبي عبد الله محمد بن أحمد ميارة (ت ١٠٧٢هـ).

- تحفة الحذاق بشرح لامية الزقاق، لأبي عبد الله محمد التاودي بن سوده (ت ١٢٠٩هـ).

خامسًا: ومن المصنفات الفقهية في القضاء والسياسة الشرعية:

- تحفة الحكام في نكت العقود والأحكام، لأبي بكر محمد بن محمد بن عاصم (ت ٨٢٩هـ)، ومن شروحها[1]:

- الإتقان والإحكام في شرح تحفة الأحكام، المعروف بشرح ميارة الفاسي، لأبي عبد الله محمد بن أحمد ميارة (ت ١٠٧٢هـ).

- غاية الإحكام في شرح تحفة الأحكام، لأبي عبد الله حفص بن عمر بن عبد الله الفاسي (ت ١١٨٨هـ).

- حلي المعاصم لبنت فكر ابن عاصم، لأبي عبد الله محمد التاودي بن سودة (ت ١٢٠٩هـ).

- ومنها أيضًا: التنبيه والإعلام في مستفاد القضاة والحكام، لأبي محمد بن عبد الله اليفرني الفاسي المشهور بالمكناسي (ت ٩١٨هـ)[2].

- ومنها: [3] تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الحكام، لابن فرحون إبراهيم علي اليعمري، وهي بثلاث نسخ في مكتبة تطوان.

- جواب في الفرق بين خطة القضاء والولاية، وخطة الحسبة، باعتبار عرف زماننا، لأحمد بن خالد الناصري (الخزانة العامة، الرباط).

- قلادة التسجيلات والعقود، وتصرف القاضي في الشهود، وكلاهما: لموسى بن عيسى المغيلي (ت ٧٩١هـ).

سادسًا: مصنفات في النوازل:

---

(5) الحجوي، الفكر السامي، ج٢، ص ٢٦٥.

(1) انظر: أبو يحيى، المدخل إلى مذهب الإمام مالك، ص ٢٨٢.

(2) اليفرني، الفاسي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله، التنبيه والإعلام في مستفاد القضاة والحكام، ص ٢، ط حجرية.

(3) ابن عبد الله، عبد العزيز، القضاء المغربي وخواصه، ندوة الإمام مالك، ج٣، ص ٢٣١.

قام علماء المغرب الأقصى بجهود جبارة في ميدان تطبيق القواعد الفقهية – في إطار المذهب المالكي – على الأحكام والنوازل، التي تتزايد بتزايد العمران، وتطور الزمان، وألّفوا فيها التآليف الكثيرة، وتتّبعوا مجريات الشؤون والأحوال، ففضوا المشكلات، وحلُّوا العويصات[1].

وما خلفه العلماء المغاربة في هذا الباب، يجعلنا نقف وقفة تقدير وإعجاب لعقلية الفقهاء الذين أعطوا الدليل على أن هذا الفقه ثابت بأصوله وقواعده، ومتحرك بقياساته واستنباطاته، يلبي حاجات الناس جميعًا[1].

ومن أشهر المصنفات في النوازل:

– مذاهب الحكام في نوازل الأحكام للقاضي عياض اليحصبي (ت ٥٤٤هـ)[2]. وقد اشتمل الكتاب على النوازل القضائية، وعلى النوازل في أبواب المعاملات والأحوال الشخصية، والجنائز والصلاة.

– المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب لأحمد بن يحيى الونشريسي (ت ٩١٤هـ)، وقد جمع المؤلف في كتابه أحوبة علماء المالكية المتأخرين في الغرب الإسلامي من مصادرهم المتفرقة، وأضاف إلى تلك الأجوبة فتاويه الخاصة به أيضًا، ورتبه على أبواب الفقه المعروفة[3].

وقد حظي الكتاب باهتمام فقهاء الأمصار به، ونقلوا عنه، ومما زاده قيمة اشتماله على نصوص من كتب فقهية مفقودة كما أنه يعتبر من المصادر الوثيقة في التاريخ، والاجتماع أيضًا[4]، وفي ذلك يقول التنبكتي عنه: "جمع فأوعى وحصل فوعى"[5]، وتدل نوازل المعيار على أن ابن رشد وهو المنظر المبرز للفقه المالكي في الغرب الإسلامي، وحط أنظار علماء العدوتين (الأندلس والمغرب الأقصى) ومجيب فتاويهم[6].

---

[1] مقدمة، النوازل، عيسى العلمي، ج١، ص٩، طبع وزارة الأوقاف الإسلامية المغربية، الرباط، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

[1] الجيدي، محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، ج١، ص ١٠٠.

[2] ابن فرحون، الديباج المذهب، ص ٣٨٣.

[3] الكتاب مطبوع في اثني عشر جزءًا عدا الفهرس، تحقيق: جماعة من علماء المغرب، بإشراف، د. محمد حجي ج١، ص ٥، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨١م.

[4] المرجع نفسه.

[5] التنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ص ١٣٥، دار الكتب العلمية، بيروت.

[6] العبودي، جاسم، دور المدرسة القيروانية بين الفقه والحديث، القيروان، ١٤ – ١٦ / ٤ / ١٩٩٥م، تونس.

– نظم العمل الفاسي، لأبي زيد عبد الرحمن بن عبد القادر الفاسي (ت ١٠٩٦هـــ)، وقد نظم فيه النوازل التي جرى فيها عمل فاس بالحكم بقول ضعيف، نحو ثلاثمائة مسألة، وقد حظي بقبول الناس له رغم ما فيه في بعض المواضع من عدم التحرير[1]. وأهم الأعمال العلمية على نظم العمل الفاسي:

١ – شرح المؤلف نفسه، إلا أنه لم يرتبه[2].

٢ – شرح التادلي، لأبي القاسم بن سعيد العميري التادلي (ت ١١٧٨هـــ)[3].

٣ – شرح العمل الفاسي، لأبي عبد الله محمد بن أبي القاسم السجلماسي (ت ١٢١٤هـــ)، وقد حظي شرحه بقبول المفتين والقضاة له[4].

– النوازل الصغرى المسماة: المنح السامية الفقهية، لأبي عيسى محمد المهدي الوزاني الفاسي (ت ١٣٤٢هـــ)[5]. قد رتبه على أبواب مختصر الشيخ خليل، وتظهر أهميته في أنه كتاب جمع فيه جل ما يحتاج إليه من النوازل الوقتية، وكذلك من الأحكام والفروع الفقهية التي لا غنى عنها.

– النوازل الجديدة الكبرى فيما لأهل فاس وغيرهم من البدو والقرى، المسماة: المعيار الجديد الجامع المغرب عن فتاوى المتأخرين من علماء المغرب، لأبي عيسى محمد المهدي الوزاني، صاحب النوازل الصغرى، وتظهر قيمة الكتاب العلمية في أنه يمثل موسوعة فقهية، بما استوعبه من نوازل وفتاوى عصره، واعتماده على الراجح، والمشهور، وما جرى به العمل في المغرب[6].

---

(1) الحجوي، الفكر السامي، ج ٢ ص ٢٨٣.

(2) القادري، محمد بن الطيب، نشر المثاني، لأهل التعرف الحادي عشر والثاني، ج٢، ص ٣٢٦، ط، حجرية، فاس، المغرب.

(3) كحالة، عمر، معجم المؤلفين، ج٢، ص ٦٤١.

(4) الحجوي، الفكر السامي، ج ٣ ص ٢٩٣.

(5) الوزاني، أبو عيسى محمد المهدي، النوازل الصغرى، ج١، ص ١١، طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، المغرب.

(6) المدغري، عبد الكبير العلوي، مقدمة النوازل الجديدة الكبرى، فيما لأهل فاس وغيرهم من البدو والقرى، المسماة المعيار الجديد، ج١، ص ٤، تصحيح: عمر بن عباد، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، الرباط، المغرب.

ومن المصنفات في النوازل أيضًا:

- نوازل العربي الزرهوني (ت ١٢٦٠هـ) وتقع في مجلدين[1].

- نوازل الشيخ عيسى بن علي الحسيني العلمي في مجلدين[2].

- نوازل أبي الحسن علي بن الشيخ عيسى العلمي (ت ١٢٢٩هـ) في مجلد واحد[3].

وقد تعرض الدكتور "عمر الجيدي" رحمه الله لكثير من المصنفات المخطوطة والمطبوعة في النوازل، ولا مجال لذكرها خشية الاستطراد[4].

سابعًا: مصنفات في الفرائض:

وقد برع فيه كثير من علماء المغرب، نظرًا لصلته الوثيقة بجانب هام من الشريعة الإسلامية، ومن أشهر مصنفاتهم في ذلك[5]:

- الإيضاح والتحصيل على شرح الخرشي لفرائض "خليل" لأبي الفضل بوشتى بن الحسن بن محمد الصنهاجي (ت ١٣٦٥هـ).

- حلية الجواهر المكنونة في صدق الفرائض المسنونة، لأحمد بن سليمان الجزولي.

- منتهى التوضيح في عمل الفرائض من الواحد الصحيح، لابن زاغو أحمد بن عبد الرحمن المغراوي.

- فرائض زيد بن ثابت، تقييد عليها، لأحمد بن محمد بن إبراهيم، قاضي العرائش واسفي (ت ١٣٣٤هـ) (ط فاس).

- الفصول في الفرائض، لابن البناء، أحمد بن محمد الأزدي المراكشي. وشرحه: يعقوب بن أيوب بن عبد الواحد الموحدي.

- فتح الملك الجليل في حل مقفل فرائض خليل، للعربي بن أحمد بن الشيخ التاودي ابن سودة.

ثامنًا: ومن المصنفات المشهورة بالتوثيق والوثائق:

---

(1) ابن عبد الله، عبد العزيز، القضاء المالكي وخواصه، ندوة الإمام مالك، ج٣، ص ٢٣٩.

(2) طبع من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، سنة ١٩٨٩م، تحقيق: المجلس العلمي بفاس سنة ١٩٨٦م. تحقيق: المجلس العلمي بفاس.

(3) طبع من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، سنة ١٩٨٩م، تحقيق: المجلس العلمي بفاس.

(4) انظر: تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، ص ١ — ٨٣.

(5) ابن عبد الله، عبد العزيز، القضاء المالكي وخواصه، ندوة الإمام مالك ج٣، ص ٢٤٥ — ٢٥١.

المنهج الفائق والمنهل الرزئق والمعنى اللائق بآداب الموثق، لأبي العباس أحمد بن عبد الواحد الونشريسي (ت ٩١٤هـــ) إلا أنه لم يكمله[1].

وأما أهمية الكتاب فتظهر في كونه صار مرجعًا اعتمده من جاء بعده من الموثقين[2]. وقد قال عنه الدكتور "الجيدي": "لو تم لأغنى عن أي كتاب آخر في هذا الفن"[3].

ومن المؤسف أن أكثر هذه الذخائر لا يزال مخطوطًا – بالخزائن العامة والخاصة – في مختلف أنحاء المغرب الأقصى[4]. وهي تنتظر بشوق أن تجد يد الباحثين لتخرجها إلى عالمنا، وتلبسها حللاً جديدة، تلائم روح العصر، وتواكب المنهج الحديث، للتعرف على ما أسهمت به تلك المخطوطات وهذه الشخصيات من فكر، وما أضافته إلى فكرنا الفقهي من آراء وفتاوى جديرة بالاهتمام والعناية[5]. فهي تمثل ثروة عظيمة، لو أتيح للباحثين اليوم فرصة الاطلاع عليها لاستطاعوا أن يثروا الفقه المالكي في مختلف المجالات، وهي مبثوثة في الخزائن المختلفة كالخزانة الملكية في الرباط(الخزانة الحسنية)، والخزانة العامة في الرباط أيضًا، وخزائن القرويين في فاس، وخزائن "مراكش"، أو في الخزائن الخاصة[6].

إن من الواجب التأكيد على أن المغرب الأقصى عمل على تصدير المذهب المالكي لما وراء البحار، ولما وراء الصحراء، إلى تخوم إفريقيا، ومجاهل آسيا، وهكذا فإن كل الذين أرخوا للحركة الفكرية في دول إفريقيا، وعرفوا بالوجود الإسلامي هناك، كانوا منصفين عندما عزوا انتشار المذهب المالكي إلى رجالات سافروا من المغرب إلى تلك الأعماق، أو طلبة شدوا الرحال إلى جامعة القرويين ليعودوا إلى أوطانهم مزودين مؤهلين[1].

---

[1] هامش إيضاح المسالك.

[2] المرجع نفسه.

[3] تاريخ الفقه المالكي في الغرب الإسلامي، ج١، ص ١٢١.

[4] ذكر الباحث أحمد العدوي، أنه ذهب إلى الخزانة العامة إلى قسم المخطوطات تحديدًا، وطلب الاطلاع على جزازات في القسم الفقهي وبالأخص كتب النوازل، ودهش عندما أمضى خمسة أيام كاملة، وهو يتصفح فقط كتب النوازل الموجودة على الرفوف، أو المسطورة ضمن فهارس الخزائن الأخرى، العدوي، أحمد، نظرات في الفتيا وبعض أعلامها في المغرب على مذهب الإمام مالك، ندوة الإمام مالك ج ٣، ص ١٦٧.

[5] النبهان، أبحاث إسلامية، ص ٢٢٣.

[6] وقد اطلعت شخصًا على الكثير منها أثناء دراستي في المغرب لمدة ثمان سنوات.

[1] التازي، المذهب المالكي كشعار من شعارات الدولة المغربية، ندوة الإمام مالك، ج١، ص ١٠٠.

ولقد استمر تأثير المغرب الأقصى من خلال علمائه أو الطلاب الذي يفدون إليه منذ تأسيس جامعة القرويين إلى الآن في العمل على انتشار المذهب المالكي في إفريقيا وفي أوروبا من خلال الجاليات المغربية التي تتجه للعمل فيها، ولابد من التنويه هنا إلى أن وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية تنظم في كل عام إرسال دعاة وعلماء إلى مختلف البلاد الأوروبية، وكامتداد لرسالة القرويين أنشئت عام ١٣٨٣هـ "دار الحديث الحسنية"[2] للدراسات الإسلامية العليا في العلوم الإسلامية والحديث، وتحظى برعاية كاملة من القصر الملكي المغربي، ويقوم على التدريس فيها صفوة علماء المغرب وعلماء من بلاد إسلامية أخرى[3].

وهكذا يظهر لنا جليًا تأثير مدرسة المغرب الأقصى في الفقه المالكي، وجهد علمائه في ترسيخ هذا المذهب الأصيل في تلك الديار. غير أن هه المدرسة بقيت تمثل الامتداد الطبيعي للمدرسة الأولى في المدينة المنورة، تسترشد بأصولها، وقواعدها، وهذا ما نتعرف عليه في المبحث التالي[4].

---

(2) وكاك، الحسين، دور الحديث في العالم الإسلامي، ص ٣٨٠، ط١، ١٩٩٠م، رسالة ماجستير، كلية الشريعة بأكادير، جامعة القرويين، مطبعة الجديدة الدار البيضاء، المغرب.

(3) المرجع نفسه.

(4) كان لي شرف الدراسة فيها في مرحلتي الماجستير والدكتوراة.

المبحث الخامس

مظاهر استمداد مدرسة المغرب الأقصى من المدرسة الأولى

من السهل على الباحث المتتبع لمسيرة المذهب المالكي في المغرب الأقصى أن يلمس مدى تأثر هذه المدرسة بالمدرسة الأولى في المدينة المنورة، وإمامها مالك بن أنس رحمه الله، فالمغربي شديد الاعتزاز بالمذهب المالكي، وشديد الفخر بتمسكه بخدمته لهذا المذهب، حتى نستطيع القول: بأن المغرب الأقصى يشعر بأنه مؤتمن على المذهب المالكي(1).

وقد سبقت الإشارة إلى أن عامة أهل المغرب كانوا يميلون – ومازالوا – إلى مذهب مالك لاعتماده على الحديث والآثار، بخلاف مذهب أبي حنيفة، لاشتهاره بالرأي كما هو معروف(2).

ويظهر استمداد مدرسة المغرب الأقصى من المدرسة الأولى على اعتبار أنها امتداد لمدرسة القيروان في إفريقية (تونس) ومدرسة قرطبة في الأندلس، وكلاهما كان امتدادًا للمدرسة الأولى في المدينة المنورة. فيذكر القاضي عياض أن علي بن زياد(3) ذهب إلى المدينة، وأخذ عن الإمام مالك موطأه، ثم ذهب إلى العراق، وأخذ عن سفيان بن عيينة مسنده، وهو أول من أدخلهما إلى الغرب الإسلامي(4). وفسر لهم قول الإمام مالك، وهو معلم سحنون(5). وكذلك رحل البهلول بن راشد وأسد بن الفرات(6) إلى الحجاز، وكذلك سحنون، وإن كانت إفريقية (تونس) قد غمرها مذهب مالك بن أنس؛ لأنه رحل منها أكثر من ثلاثين رجلاً كلهم تلقى عن مالك، وسمع منه(7).

---

(1) النبهان، أبحاث إسلامية، ص ٢٣٤.

(2) أبو يحيى، المدخل إلى المذهب المالكي، ص ٩٢.

(3) أبو الحسن علي بن زياد التونسي، كان تلميذًا لمالك، وألف عدة كتب حول آراء مالك، توفي حوالي ١٨٤هـ، وله عدة كتب في المدونة، الشيرازي، طبقات الفقهاء، تحقيق: د. إحسان عباس، ص ١٢٩، بيروت ١٩٧٠م.

(4) عياض، ترتيب المدارك، ج٣، ص ٦٦.

(5) عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي، الملقب بسحنون، ولد سنة ١٦٠هـ أخذ عن تلاميذ مالك في مكة والمدينة والشام، من آثاره: المدونة الكبرى، توفي سنة ٢٤٠هـ، ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد ابن محمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج ١ ص ٣٦٦، ٢٦٧ تحقيق: إحسان عباس، بيروت.

(6) أبو عبد الله بن سنان، ولد بحران سنة ١٤٢هـ، أخذ بالمدينة المنورة عن مالك موطأه، وغير ذلك، وذهب إلى مصر وله: كتاب الأسدية، وهو تهذيب لكتاب المدونة، الزركلي، خير الدين، الإعلام ج ١، ص ١٩١، الطبعة الثانية، القاهرة.

(7) عياض، ترتيب المدارك، ج ٤، ص ٥١.

وقد وضع أسد بن الفرات كتبه المعروفة بالأسدية، وكانت مبنية على الرأي، وغير مدعمة بالأحاديث والآثار، وما عليه السلف، فأنكر أهل إفريقية عليه ذلك، ورفضوها[1]. فما كان من سحنون إلا أن رحل إلى ابن القاسم[2] فعرضها عليه، فقام بتهذيبها، وتبويبها مرة أخرى مع سحنون، فأثمر عملهما هذا عن المدونة المعروفة[3]، فوثق سحنون مسائلها، وردها إلى أصولها الأولى، واحتج لها بالأحاديث والآثار[4].

يقول ابن عاشور: فكان سحنون بهذا الصنيع هو الذي رد الفقه المالكي في المغرب إلى طريقته المدنية الأولى، مع الحفاظ على ما أفاده أسد بن الفرات من طريقة العراق، فأرجع فقه مالك إلى موطأه، وأورد من مسائله شيئًا صحيحًا مضبوطًا، لا وهم فيه ولا اشتباه[5].

فكان أن تميزت هذه المدرسة، بأنها بنيت على فقه الموطأ، المدعم بما صح من الأحاديث والآثار وما عليه العمل[6].

ثم قامت المدرسة بتحقيق الفقه، فعكفت على المدونة اختصارًا، وتلخيصًا، وشرحًا، وإيضاحًا، وجمعًا. واهتمت بضبط ألفاظ المدونة، وتحقيقها، وتصحيح الروايات، وتدعيمها بالأدلة من الأحاديث والآثار لا المعقول. فكان لها منهجها الخاص بها في تدريس المدونة[8] والذي أطلق عليه اسم "الاصطلاح القروي"[9]. وتعتبر المدونة أصل المذهب المرجح روايتها على غيرها عند المغاربة، وإياها اختصر مختصروهم، وشرح شارحوهم، وبها مناظرتهم، ومذاكرتهم[1].

---

[1] عياض، ترتيب المدارك، ج ٣، ص ٢٩٧، ص ٢٩٨.

[2] أبو عبد الله عبد الرحمن العتقي، ولد بمصر سنة ١٣٢هـ ثم انتقل إلى المدينة وسمع بها دروس مالك عشرين عامًا، وهو أول مؤلف لكتاب "المدونة"، توفي سنة ١٩١هـ، الذهبي أبو عبد الله شمس الدين، تذكرة الحفاظ، ص ٣٥٦، ص ٣٥٧، دار إحياء التراث العربي، مكة المكرمة، ١٣٧٤هـ.

[3] عياض، ترتيب المدارك، ج ٣، ص ٢٩٨.

[4] المرجع نفسه.

[5] ابن عاشور، أعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربي، ص ٢٧.

[6] النيفر، محمد الشاذلي، مقدمة موطأ مالك، ص ٦٤، ط٣، ١٩٨٠م.

[8] العلوي الشنقيطي، عبد الله بن إبراهيم، نشر البنود على مراقي السعود، ط ١، ١٩٨٨م، بيروت، ج٢، ص ٢٤٨.

[9] نسبة إلى القيروان، والاصطلاح القروي: هو البحث عن ألفاظ الكتاب، وتحقيق ما احتوت عليه بواطن الأبواب، وتصحيح الروايات، وبيان وجوه الاحتمالات، والتنبيه على ما في الكلام من اضطراب الجواب، واختلاف المقالات، مع ما انضاف إلى ذلك من تتبع الآثار، على حسب ما وقع في السماع، المقري، أزهار الرياض، ج ٣، ص ٢٢.

[1] عياض، ترتيب المدارك، ج٢، ص ٤٧٢.

كما ذكر القاضي عياض: أن مختصر المدونة، والنوادر – وكلاهما لابن أبي زيد القيرواني[2] – عليهما المعول بالمغرب في التفقه[3].

وقد تناول المالكية المدونة بطريقتين: طريقة أهل العراق، وتعتمد على القياس والتأويل، وتحقيق المسائل، وتقرير الدلائل، وطريقة القرويين، التي تعتمد على الضبط، والتصحيح، وتحليل المسائل، والمباحث، واختلاف التخاريج والمحامل[4].

ويمكن القول: بأن المذهب استقر نهائيًا على مستوى العلماء والجماهير في إفريقية (تونس)، ومنها انتقل إلى الأندلس، والمغرب، أو لعله استقر في إفريقية، والأندلس، وعبرهما عرف ازدهاره في المغرب، وغدا لشدة اقترانه وارتباطه به مذهبًا مغربيًا، أو يكاد[5].

ولقد كان لتبادل الوفود والبعثان بين الأقطار الثلاثة: تونس، والأندلس، والمغرب الأقصى، أثر في ترسيخ المذهب على المستوى العلمي، خاصة بعد أن تأسس جامع القرويين، في فاس سنة ٢٥٤هـ، وغدا مركز إشعاع في المنطقة كلها[6].

وقد سار هذا التبادل في اتجاهين[7]:

الأول: من المغرب إلى القيروان، والأندلس، وكذا المشرق، ومن بين الذين يمثلون هذه المرحلة المبكرة: دراس بن إسماعيل (ت ٣٥٧هـ) وأبو جيدة اليزناسني (ت ٣٦٥هـ) وعبد الرحيم الكتامي المعروف: بابن العجوز (ت ٤١٣هـ).

ثانيهما: من القيروان، والأندلس، إلى المغرب، فبالإضافة إلى الهجرات المتقطعة، قصدت فاسًا في هذه الفترة وفود منظمة، كان فيها العديد من العلماء، والفقهاء، سواء في هذا الإقليم أو ذاك.

أما القيروانيين: وكانوا ثلاثمائة أهل بيت، فقد وفدوا حوالي سنة ١٨٩هـ، ووصلوا مدينة فاس، وأقاموا في العدوة اليسرى وعمروها، وعرفت بعدوة القرويين، وأما الأندلسيون وكانوا جمًا غفيرًا، يقال:

---

[2] أبو محمد عبد الله، ولد بالقيروان سنة ٣١٠، ذاع صيته، عالمًا عظيمًا، ولقب بمالك الصغير، ورسالته أوضح عرف لفقه المالكية، ومن آثاره الرسالة، توفي سنة ٣٨٦هـ، ابن العماد: أبو الفلاح عبد الحي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ج٣، ص ١٣٠، ١٩٧٩م.

[3] عياض، ترتيب المدارك، ج٢، ص ٤٩٤.

[4] ابن عاشور، أعلام الفكر الإسلامي، في تاريخ المغرب العربي، ص ٦١.

[5] الجراري، عباس، أسباب انتشار المذهب المالكي في المغرب واستمراره فيه، ندون الإمام مالك، ج ١، ص ١٨٩.

[6] المرجع نفسه.

[7] الناصري، الاستقصا، ج ١، ص ٧٣.

أربعة آلاف بيت، فترلوا العدوة اليمنى من فاس وعمروها حتى أصبحت تسمى عدوة الأندلس، وقد بدأ توارد مسلمي الأندلس إلى المغرب بعد خروجهم بقسوة من ديارهم، إثر سقوط غرناطة في أيدي الأسبان سنة ٨٩٧هـ[1].

ومن مظاهر استمداد مدرسة المغرب الأقصى من المدرسة الأولى: الأخذ بمبدأ ما جرى به العمل. فمن المعلوم أن الإمام مالك رحمه الله يرى تقديم عمل أهل المدينة، ويأتي عنده في الدرجة التالية للإجماع، ولا يشترط في الخبر الواحد أن يعضده العمل، وإنما العمل عنده مقدم عليه، فإن لم يوجد عمل؛ وجب المصير إلى خبر الواحد[2]. ومع مرور الزمن، وانتشار المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، ظهر عندهم ما يسمى: "ما جرى العمل به"، وهو ما يتفق مع عمل أهل المدينة في المبدأ ويختلف عنه في الاعتبارات[3].

والعمل كما استقر عليه الرأي عند المغاربة هو: العدول عن القول الراجح أو المشهور في بعض المسائل إلى القول الضعيف فيها، رعيًا لمصلحة الأمة وما تقتضيه حالتها الاجتماعية، أو هو: اختيار قول ضعيف، والحكم والإفتاء به، وتمالؤ الحكام والمفتين – بعد اختياره – للعمل به لسبب اقتضى ذلك[1].

وإيضاح ذلك: أن بعض المسائل يكون فيها خلاف بين فقهاء المذهب، فيعمد بعض القضاة إلى الحكم بقوب يخالف المشهور لسبب من الأسباب، كدرء مفسدة أو خوف فتنة، أو جريان عرف في الأحكام التي سندها العرف لا غيره، أو تحقيق مصلحة، أو نحو ذلك. فيأتي من بعده، ويقتدي به، ما دام الموجب الذي لأجله خولف المشهور في مثل ذلك البلد وذلك الزمان قائمًا. وهذا بناءًا على أصول المذهب المالكي[2]؛ لأنه إذا كان العمل بالضعيف لدرء مفسدة فهو على أصل مالك في سد الذرائع، وإذا كان لجلب مصلحة فهو على أصله باعتبار المصلحة المرسلة، وكذلك الشان بالنسبة للعرف، لأنه من جملة الأصول التي بني الفقه عليها، وهو راجع إلى المصلحة المرسلة أيضًا، فيشترط فيه ما لم يخالف نصًا، أو يصادم مصلحة أقوى، حتى إذا زال الموجب الذي كان سببًا لقيام العمل؛ عاد الحكم المشهور[3].

---

(1) المقري، أزهار الرياض، ج١، ص ٦٦، الناصري، الاستقصا، ج٤، ص ١٠٤.

(2) الجيدي: عمر بن عبد الكريم، العرف والعمل في المذهب المالكي، ص ٣٤١، وما بعدها، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، ١٩٨٤م.

(3) المرجع نفسه.

(1) المرجع نفسه، ص ٣٤٢.

(2) الجيدي، العرف والعمل في المذهب المالكي، ص ٣٤٣.

(3) المرجع السابق.

أما عن ابتداء العمل بما جرى به العمل في المغرب الأقصى: فإن هناك من جزم بأن العمل بالمغرب بدأ فعلاً في القرن ٨هـــ، إذ يقول: "تنبه المغاربة خلال القرن ٨هـــ إلى أصل من الأصول التي بنى عليها الإمام مالك مذهبه وهو عمل أهل المدينة، فنقلوا الشريعة إلى الحالة الاجتماعية، مع الرغبة في وحدة الأحكام والقضاء بقدر الإمكان، وكانوا في بادئ الأمر متأثرين بما جرى عليه العمل في الأندلس"(4).

وقد ظهر نوعان من العمل في المغرب الأقصى:

الأول: يسمى بـــ" العمل المطلق": أي ما يجري العمل به مطلقًا في مذهب الإمام مالك غير مقيد بقطر معين، ولا مكان مخصوص.

والآخر: يسمى: "العمل الفاسي" أو "العمل السوسي" أو "عمل القيروان" أو "العمل الجبلي"، أي ما يجري العمل به في هذه الأماكن خاصة، وهو قاصر عليها لا يجوز أن يعتمد في غيرها من بقية الأقاليم الأخرى، إذ هو عرف خاص تابع لأعراف خاصة، اللهم إلا إذا نص على تعميمه، أو قامت نفس الدواعي والمبررات التي دعت إليه فيها، ومن ثم أخذ هذا العمل الخاص ينموا شيئًا فشيئًا، تغذيه الحوادث باستمرار، على خلاف الأول منه الذي بقي جامدًا لا يتجدد، ولا يقتصر فيه على ما نقل منه قديمًا فقط(1).

وقد اتفق على أنه لكي يصبح العمل قوة النفاذ والاعتبار، ويعطى الصبغة القانونية، لابد فيه من توافر الأركان التالية(2):

١ — أن يكون العمل المذكور صدر ممن يقتدى به في الأحكام.

٢ — أن يثبت بشهادة العدول قواعد المتثبتين في المسائل الفقهية.

٣ — أن يكون جاريًا على قواعد الشرع وإن كان شاذًا.

وقد ظهرت مؤلفات عديدة فيما جرى به العمل ومنها(3):

- نيل الأمل فيما جرى به بين الائمة العمل، لأبي العباب أحمد بن القاضي (ت ١٠٢٥هـــ).

- وتلاه العربي الفاسي (ت ١٠٥٢هـــ) الذي ألف كتابًا فيما جرى به العمل، من شهادة اللفيف خاصة.

(4) الجيدي، العرف والعمل، ص ٣٥٢، نقلاً عن العراقي، محاضرات في التشريع ص ١٣٢.

(1) الجيدي، العرف والعمل، ص ٣٥٢.

(2) المرجع نفسه، ص ٣٥٢، نقلاً عن: المهدي الوزاني على شرح التاودي للامية الزقاق، ص ٢٦٣.

(3) الجيدي، العرف والعمل، ص ٣٤٨.

– وجاء بعد هؤلاء: الشيخ ميارة (ت ١٠٧٢ هـــ) فألف في مسأله بيع الصفقة(4).

مما سبق يظهر لنا مدى استمداد مدرسة المغرب الأقصى في الفقه المالكي من المدرسة الأولى في المدينة المنورة، حيث اعتمد فقهاؤها ابتداًء: الأخذ عن إمام المذهب مباشرة، ثم عن تلاميذه الذين سمعوه، وقدموا الموطأ وهو المصدر الأول عند المالكية، ثم المدونة وهي المصدر الثاني، ومن ثم أمهات الفقه المالكي، التي وضعت حسب قواعد المذاهب المالكي، ثم ظهر عندهم مبدأ العمل بما جرى به العمل، متأثرين في ذلك بفعل إمام المذهب الذي جعل ما جرى العمل به في المدينة أصلاً من أصوله.

(4) يوجد مخطوطًا بالخزانة العامة بالرباط، تحت رقم ٩٨٨د.

الخاتمة

توصلت إلى جملة من النتائج فيما يلي أبرزها:

١ – أن مدرسة المغرب الأقصى في المذهب المالكي هي المدرسة الوحيدة الباقية في العصر الحاضر من مدارس الفقه المالكي.

٢ – أن مدرسة المغرب الأقصى في المذهب المالكي ومدرسة القيروان ومدرسة الأندلس يكمل بعضها بعضًا من حيث المنهج والآراء الفقهية.

٣ – كان لرحلات الحج والعمرة أثر كبير في نقل المذهب المالكي إلى المغرب.

٤ – أن مدرسة المغرب الأقصى في الفقه المالكي بدأت نشأتها بدخول موطأ الإمام مالك إلى المغرب وتطورت بتأسيس جامع القرويين وجامعة القرويين، واستمرت بالتجذر والانتشار دون انقطاع.

٥ – كان لسلاطين المغرب الأقصى دور فاعل في ترسيخ المذهب المالكي حيث كان عدد منهم من علماء المذهب، كما حملوا الأمة عليه وألزموا القضاء بالعمل به منذ الإمام إدريس الأول وحتى عصرنا الحاضر.

٦ – تميزت مدرسة المغرب الأقصى في المذهب المالكي في كونها فرضت منهجًا ثالثًا في الفقه والتشريع، حيث جمعت بين فقه أهل السنة في المدينة، وفقه أهل العراق، ويظهر ذلك جليًا عندما قدم القاضي عياض أنموذجًا للدمج بين الطريقتين في شرحه للمدونة شرحًا جمع فيه بين الطريقة العراقية والطريقة القروية (القرويين)، واشتهر هذا الشرح باسم "التنبيهات المستنبطة على الكتب المدونة والمختلطة".

٧ – وتميزت مدرسة المغرب الأقصى في المذهب المالكي في كونهم وسعوا باب الاجتهاد، فعملوا بالسياسة الشرعية، التي تعني بالحفاظ على مصالح الأمة بإبعاد ما يضر بها، ومن السياسة الشرعية: التزام العمل بمذهب واحد، وإلزام القضاة الحكم بالراجح أو المشهور، أو ما جرى به العمل، حيث عملوا بأصل من أصول الإمام مالك، وهو ما جرى به العمل في المدينة، حيث يتفقان في المبدأ وإن اختلفا في الاعتبارات.

٨ – كان لعلماء مدرسة المغرب الأقصى الأثر المباشر في نشر المذهب المالكي في جنوب الصحراء، وتخوم إفريقيا، وما وراء البحار.

٩ – تعتبر مدرسة الفقه المالكي في المغرب امتداد لشجرة المذهب المالكي التي نبتت في المدينة المنورة، وامتدت فروعها إلى بغداد، فمصر، فالقيران، فالأندلس، ففاس.

١٠ – وإن كان من توصية: فإن الدراسة تدعو الباحثين والجامعات لتوجيه طلاب الدراسات العليا إلى تحقيق مخطوطات المغرب الأقصى ونشرها، من أجل الاستفادة من هذه الثروة الثمينة في الفقه المالكي، سواء منها ما كان في الخزائن العامة، أو في الخزائن الخاصة.

(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ). صدق الله العظيم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

ابن إبراهيم: العباس، الإعلام في تاريخ مدينة مراكش.

ابن الآبار: التكملة لكتاب الصلة، رقم ٥٩٦، نشر كوديرا، مجريط.

ابن الآبار: معجم أصحاب الصدفي، رقم ٢٧٢، نشر كوديرا، مجريط.

ابن الزبير: صلة الصلة، نشر: بروفنصال، رقم ٩٥، الرباط، ١٩٣٩م.

ابن العماد: أبو الفلاح عبد الحي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ط٢، ١٩٧٩م.

ابن القاضي: أحمد، جذوة الاقتباس، مطبعة فاس ١٣٠٩هـ، فاس، المغرب.

ابن بشكوال: الصلة، رقم ٥٥٩، مصر ١٣٧٤هـ.

ابن خلكان: أبو العباس، شمس الدين أحمد بن محمد، وفيات الأعيان وأبناء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، بيروت.

ابن خلدون: عبد الرحمن، المقدمة، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

ابن زيدان: النقيب، الدرر الفاخرة في مآثر العلويين بفاس الزاهرة، المغرب.

ابن عبد البر: أبي عمر يوسف بن عبد الله، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى العلوي ومحمد البكري، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب.

ابن عاشور: محمد الفاضل، أعلام الفكر الإسلامي في تاريخ المغرب العربي، مطبعة النجاح، تونس.

ابن عامر: تونس عبر العصور، تونس.

ابن فرحون: برهان الدين إبراهيم، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، دار الكتب العلمية، بيروت.

أبو دياك: صالح محمد فياض، الوجيز في أخبار المغرب والأندلس ط١، ١٩٨٨، مكتبة الكتاني، إربد، الأردن.

أبو يحيى: على، المدخل إلى مذهب الإمام مالك، رسالة دكتوراة، قسم الفقه وأصوله، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، ٢٠٠١م، عمان،الأردن.

البيهقي: أبو بكر أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٢م.

التازي: عبد الهادي، الكتاب الذهبي، جامعة القرويين في ذكراها المئة بعد الألف، إدارة الشؤون الثقافية، وزارة التربية الوطنية، الرباط، المغرب.

الترمذي: محمد بن عيسى بن سورة، الترمذي، ط٢، ١٩٨٣م، بيروت.

التنبكتي: أحمد بابا، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، دار الكتب العلمية، بيروت.

الجزنائي: جني روضة الآس، نشر: الأستاذ بيل، الجزائر وعبد الوهاب بن منصور، المغرب.

الحجوي: محمد بن الحسن الفاسي، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، ط١، ١٩٩٥م.

الحميدي: أبو عبد الله محمد بن فتوح، جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، تحقيق: محمد بن تامر الطنجي، ١٩٥٢، القاهرة.

الجيدي: عمر بن عبد الكريم، محاضرات في تاريخ الفقه المالكي في الغرب الإسلامي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب ١٩٨٤م.

الجيدي: عمر بن عبد الكريم، العرف والعمل في المذهب المالكي، مطبعة فضالة المحمدية، المغرب ١٩٨٤م.

الذهبي: أبو عبد الله شمس الدين، تذكرة الحفاظ، دار إحياء التراث العربي، مكتبة الحرم المكي، مكة المكرمة، ١٣٧٤هـ.

الزركلي: خير الدين، الأعلام، ط، بيروت، ١٩٩٠م.

السوسي: محمد المختار، المعسول، ١٩٦٠م. الدار البيضاء، المغرب.

الشلبي: أحمد، موسوعة التاريخ الإسلامي (ط ٥)، ١٩٧٤م، القاهرة.

الشيباني: أحمد بن حنبل، المسند دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

الشيرازي: أبو إسحاق جمال الدين، طبقات الفقهاء تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٧٠م.

الظبي: أحمد بن يحيى، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، تحقيق: روحية السيوفي، ط١، ١٩٧٩م.

العلمي: عيسى، النوازل، تحقيق: المجلس العلمي بفاس، ١٩٨٩م، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، المغرب، ١٩٨٣م، ١٩٨٨م.

العلمي: أبو الحسن، علي بن عيسى العلمي، تحقيق: المجلس العلمي بفاس، ١٩٨٩م، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، المغرب.

العلوي الشنقيطي: عبد الله بن إبراهيم، نشر البنود على مراقي السعود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م.

الفاسي: علي بن أبي زرع، الأنيس المطرب، ١٩٨٢م. الرباط، المغرب.

القادري: محمد بن الطيب، نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني عشر، تحقيق: محمد حجي، وأحمد التوفيق، ط١، ١٩٨٢م، مكتبة الطالب، الرباط، المغرب.

الكتاني: محمد بن جعفر، مخطوطة بالخزانة العامة، رقم ٣٣٥٤، الرباط، المغرب.

المراكشي: عبد الواحد، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق: علي زينهم، نشر: محمد الفاسي ١٩٨٣م، المغرب، ثم محمد سعيد العريان ومحمد العلمي ١٩٤٩م، القاهرة.

المقري: أحمد التلمساني، نفح الطيب من غيض الأندلس الرطيب، تحقيق: إحسان عباس، بيروت ١٩٦٣م.

المقري: شهاب الدين أحمد بن محمد، أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، إشراف اللجنة المشتركة لإحياء التراث بين المملكة المغربية، والإمارات العربية المتحدة.

الناصري: أحمد بن خالد، الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب ١٩٥٤.

النبهان: محمد فاروق، أبحاث إسلامية، ط١، ١٩٧٧م. بيروت.

النيفر: محمد الشاذلي، مقدمة موطأ الإمام مالك، ط٣، ١٩٨٠م.

النيسابوري: أبو عبد الله المستدرك على الصحيحين، دار المعرفة، بيروت.

الوزاني: أبو عيسى محمد المهدي، النوازل الصغرى، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، المغرب.

الوزاني: أبو عيسى محمد المهدي، النوازل الكبرى، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، المغرب.

الونشريسي: أبو العباس أحمد بن يحيى، المعيار المعرب والجامع المغرب، دار المغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨١م.

الونشريسي: أبو العباس أحمد بن يحيى، إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك، تحقيق: أحمد أبو الطاهر الخطابي، الرباط، المغرب، ١٩٨٠م.

اليفرني: الفاسي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله، التنبيه والإعلام في مستفاد القضاة والحكام، ط حجرية.

تيمور: أحمد، نظرة تاريخية في حدوث المذاهب الفقهية الأربعة ١٩٩٥م.

سزكين: فؤاد، تاريخ التراث العربي، نقله إلى العربية: محمود فهمي حجازي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية.

عياض: عياض بن موسى، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق: جماعة من علماء المغرب، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب.

غربال: محمد شريف، الموسوعة العربية الميسرة، صورة من طبعة، ١٩٦٥م.

كحالة: عمر، معجم المؤلفين.

كنون: عبد الله، النبوغ المغربي، ط٢، بيروت، ١٩٦١م.

كنون: عبد الصمد، جني زهرة الآس في شرح نظم عمل فاس، مطبعة الشرق الوحيدة، مصر.

مخلوف: محمد بن محمد، شجرة النور الزكية، المطبعة السلفية ومكتبتها، بيروت.

نجم: سليمان حسين، المذهب المالكي وأثره في الحياة الأندلسية، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، قسم التاريخ، الجامعة الأردنية، ١٩٨٨، عمان، الأردن.

ندوات علمية:

- ندوة الإمام مالك، فاس ٢٥ — ٢٨ أبريل، ١٩٨٠م. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، المغرب.

- ندوة الأندلس، ٣٠ أكتوبر — ٢ نوفمبر ١٩٩٣م.

- الملتقى العلمي الرابع، المدرسة القيروانية بين الفقه والحديث، ١٤-١٦-١٩٩٥، تونس.

- الكتاب الذهبي: جمع وتنسيق التازي،عبد الهادي، جامعة القرويين في ذكراها المئة بعد الألف، إدارة الشؤون الثقافية، وزارة التربية الوطنية، الرباط، المغرب.

- دورة القاضي عياض، مراكش، المغرب.

أبحاث في دوريات ومجلات علمية:

المدرسة العراقية بين الفقه والحديث، د. عبد المجيد الصلاحين، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون المجلد ٢٥، العدد ١، تموز ١٩٩٨م، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

مجلة دار الحديث الحسنية، العدد الثاني، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، ١٩٨١م.

مجلة دعوة الحق، الجذور الأولى للمذهب المالكي في المغرب، د. عمر بن عبد الكريم الجيدي، العدد ٢٧٣، ١٩٨٩م، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، المغرب.

مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، اصطلاح المذهب عند المالكية، علي محمد إبراهيم أحمد، العدد الثاني والعشرون، السنة السادسة، ١٩٩٤م، الرياض، المملكة العربية السعودية.